الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ١٩٧ الجزء الأول السنة: ٥٤ ذو القعدة ١٤٤٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عمر بن إبراهيم سيف
(رئيس التحرير)
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
(مدير التحرير)
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **باسل بن عايف الخالدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:
  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	الإعجاز البياني للقراءات السبع المتواترة ودلالته في سورة هود -عليه السلام- د. أمل إسماعيل صالح صالح	٩
٢)	شفاء الصدور بنكتة تقديم الرحيم على الغفور للعلامة الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الشهير بالصنعاني (ت ١١٨٢هـ) دراسةً وتحقيقاً د. عبد الرحمن بن سند بن راشد الرحيلي	٥٨
٣)	آية "القواعد من النساء" في القرآن دراسة تفسيرية موضوعية د. أميرة بنت علي الصاعدي	١٠٢
٤)	تطبيقات المفسرين لقاعدة: القول بالترتيب مقدم على القول بالتقديم والتأخير د. سعاد بنت جابر الفيفي	١٣٩
٥)	. التفسير وموضوعات علوم القرآن الواردة في كتاب التفسير من السنن الكبرى للنسائي "سورة مريم أنموذجاً" د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني	١٩٠
٦)	التفسير من خلال السيرة النبوية عند ابن كثير د. عبد العزيز بن صالح الخزيم	٢٣٥
٧)	النَّظرُ في مآلاتِ الأمورِ وأثرُه في دعوةِ المخالفين في ضوء القرآن الكريم د. بكر بن محمد بن بكر عابد	٢٧٩
٨)	تحرير العلاقة بين مقاصد القرآن وتفسيره د. سهاد أحمد قنبر	٣١٢
٩)	أنواع علوم القرآن المتَّفق عليها في فنون الأفنان لابن الجوزي (ت:٥٩٧ هـ) والبرهان للزركشي (ت: ٧٩٤ هـ) (دراسة موازنة) الأستاذة أفنان بنت عبد العزيز بن عثمان الركبان	٣٦٣

١٠)	كتاب الأربعين حديثاً عن أربعين شيخاً لابن المُفَضَّل المقدسي من خلال نسخة رشيد الدين العطّار النفيسة أ.د. قاسم علي سعد، وأ.د. عواد الخلف وأ.د. عبد العزيز دَخّان	٤٠٩
١١)	رفق النبي صلى اللّه عليه وسلم بالمخطئ دراسة موضوعية د. منيرة هشبل شافي القحطاني	٤٦١
١٢)	مرويات الاستعاذة بالنبيِّ صلى اللّه عليه وسلم وبغيره من الآدميين؛ جمعًا ودراسة د. علي بن فهد بن عبد الله أبا بطين	٥١٠
١٣)	الإعلال بالوهم في النقل من الكتاب دراسة وصفية تأصيلية د. سليمان بن عبد الله السعود	٥٥٨
١٤)	الإيضاح والإرشاد في بيان ترجمة نعيم بن حماد د. عبد الله بن محمد بن سعود آل مساعد	٦١١
١٥)	السماع القديم دلائله، وأثره على المحدِّث وروايته د. حليمة عبد الله زيد الشيخي الشمراني	٦٥٩

"الإعلال بالوهم في النقل من الكتاب"

دراسة وصفية تأصيلية

"Defect Due to Error in Copying from A Book"
A Critical Descriptive Study

إعداد:

د. سليمان بن عبد الله السعود

Dr. Suleiman Ibn Abdullah As-Sa'ud

أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

البريد الإلكتروني: suleimansaud@gmail.com

الاستقبال - Received: 2020/11/01، **القبول** - Accepted: 2020/12/16، **النشر** - Published: 2021/06/15

المستخلص

يعرض البحث لقضية الوهم في النقل من كتب الراوي حال الكتابة، ويهدف إلى معرفة أسباب الوهم حال النقل، والوسائل التي اتخذها المحدثون لكشفه، وضوابط الإعلال به، ويبين أن النقل من الكتب ونسخها حاجة بشرية وضرورة علمية وواقع حديثي، ويكشف طرق الرواة في كتابة الحديث، وتنوع كتبهم إلى أصول ونسخ وأطراف ومصنفات، وأن الخلل قد يتطرق إليها كلها.

ويبين أن الوهم في النقل له أسبابه، وأثره في تحديد درجة الراوي، ويوضح جهود النقاد في كشف الأوهام التي تقع حال النقل من الكتب، وأنهم أعلوا بالوهم في النقل، واستخدمه من بعدهم، ويمكن نسبة الخطأ في حديث الراوي لذلك بضوابطه، وقد اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التأصيلي، ويوصي بالعناية في هذه القضية عند التطبيق، والتنبه إلى دقائق العلل، وأسباب تطرق الخلل إلى المرويات، ولا شك أن الاطلاع على خفايا النقد مما يبرز جهود المحدثين النقدية، ودقة نقدهم، ويؤكد البحث على التمييز بين أوهام رواة الكتب من جهة، والتغيير المتعمد للمصنفات من جهة أخرى، وينبه إلى ضرورة التنبه إلى أخطاء النساخ ومحققي الكتب في عصرنا، فضلا عن الكتب المطبوعة بلا تحقيق علمي.

الكلمات المفتاحية: وهم النقل، علل المرويات، كتب الرواة.

ABSTRACT

The research presents the issue of error in copying from the books of the narrator during writing, it aims to find out the causes of error during copying, and the means that Hadith scholars have devised to uncover it, and the conditions that guide using it as a ground for defect, it shows that transferring and copying books is a matter of human need, a scientific necessity, and a reality related to the Hadith, it reveals the narrators' methods of writing Hadith, and the division of their books into usuul (the originals), and nusakh (copies), and atraaf (indexes), and musannafaat (treatises), and that they are all prone to containing error.

It shows that mistake in transmission has its causes, and its effects in determining the status of the narrator of the Hadith. It also shows the efforts of the critics in unveiling the errors that happen during the process of copying form books, and that they do premise defects on errors due to copying, and it was used by those who came after them and it is possible to ascribe the error in the hadith of the narrator to this albeit with its conditions. The research adopted the descriptive and basic approach, and it recommends giving attention to this issue in application، and calling attention to the nitty-gritty of defects [in hadith] (‘Ilal), and the causes of error in narrations. There is no doubt in the fact that getting acquainted with the intricacies of criticism is among the factors that reveal the critical efforts of the scholars of hadith, and the accuracy of their criticism, and the research also lays emphasis on differentiating between the errors if the narrators of books on one hand, and a deliberate distortion of books on the other hand, and it calls attention to the necessity of paying attention to the errors of the copywriters and book editors in our contemporary era, no to talk of books published without editing.

Key words:

Copying error - defects of narrations – books of the narrators.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد:

فإن ضبط الكتاب أحد نوعي الضبط اللذين استقر منهج المحدثين على قبولهما واعتبارهما، بَيْد أن ضبط الكتاب يعتريه عدة عوامل مؤثرة قد ينشأ منها الخلل والخطأ والتحريف والتغيير، ومن هذه العوامل المؤثرة: النقل من كتاب إلى آخر مما قد يتسبب في التغيير والتبديل.

والمتأمل في كتب نقد الرواة والمرويات يظهر له بجلاء أن النقاد ميزوا بين كتب الرواة، وبينوا أخطاء الرواة في النقل من كتاب إلى آخر، وكشفوا أسبابها، كما أعلوا بعض المرويات بسبب الوهم في النقل من الكتاب، وأوضحوا خفاياها الدقيقة؛ إذ هي من أدق مسالك تطرق العلل للأسانيد.

ولا شك أن الاطلاع على خفايا النقد مما يبرز جهود المحدثين النقدية، ودقة نقدهم.

وقد اجتهدت في هذا البحث أن أبين طرق الرواة في كتابة الحديث عن الشيوخ، وأنواع كتب الرواة، وأسباب وهم الراوي في نقله، ووسائل كشف الوهم في النقل، وضوابط الإعلال به، موضحا ذلك بصور من أوهام الرواة في النقل.

مشكلة البحث:

يعرض هذا البحث لمشكلة وهم الراوي في نقله من كتبه حال الكتابة، وسيجيب عن الأسئلة التالية:

ما أنواع كتب الرواة؟

ما أسباب وهم الراوي في نقله؟

كيف يتم كشف الوهم في النقل؟

ما ضوابط الإعلال بالوهم في النقل؟

أهداف البحث:

١- التعرف على أنواع كتب الرواة.

٢- الكشف عن أسباب وهم الراوي في نقله.

٣- بيان وسائل كشف الوهم في النقل.

٤- توضيح ضوابط الإعلال بالوهم في النقل.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١– تعلق هذه القضية بعلم نقد المرويات، ولا شك أن وهم الراوي في نقله من كتبه حال الكتابة من أسباب تطرق الإعلال للرواية.

٢– يبين أنواع كتب الرواة.

٣– يرصد أسباب وهم الراوي في نقله واختلافها.

٤– يكشف وسائل كشف الوهم في النقل.

٥– يوضح ضوابط الإعلال بالوهم في النقل.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد هذه القضية بالتصنيف، وإن كان بعض مسائلها قد تناولها المصنفون في كتب علوم الحديث، وأما في الواقع الحديثي فهي مستعملة في أقوال النقاد وأحكامهم كما سيظهر من خلال هذا البحث، وقد استعنت بالله –عز وجل- في دراسة هذه القضية، وجمع شتاتها، ورصد أسبابها، والتعرف على وسائل كشف أوهام الرواة في النقل من كتبهم، وضوابط الإعلال بذلك.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التأصيلي من خلال استقراء واقع المحدثين في كتابة الحديث، وأنواع كتب الرواة، والتتبع لأسباب أوهام الرواة في نقلهم من كتبهم، وتحليلها، ونقدها وفق القواعد العلمية، ورصد وسائل كشف أوهام الرواة في النقل، وضوابط الإعلال بها.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: طرق الرواة في كتابة الحديث عن الشيوخ.

المبحث الثاني: أنواع كتب الرواة.

المبحث الثالث: الموازنة بين كتب الراوي.

المبحث الرابع: أسباب وهم الراوي في نقله.

المبحث الخامس: وسائل كشف الوهم في النقل.

المبحث السادس: ضوابط الإعلال بالوهم في النقل وأثره في الراوي.

هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد:

إن المتأمل في أنواع الوهم وأسبابه يجدها متنوعة، بَيْد أن من أدقها الوهم في النقل حال الكتابة، فالأمر كما قال المزي: "الوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة"[(١)]، فالكاتب حينما ينقل حديثا من كتاب إلى آخر لابد له من التركيز الشديد في النقل، إذ هو معرض لآفات شخصية مثل الذهول والغفلة، وآفات في الكتاب الأصل – المنقول منه– كما سيأتي بيانه، ومن هنا يقع الوهم والخطأ في النقل، ولذا حرص النقاد على أنواع من المقارنات الذاتية في حديث الراوي، منها مقارنة كتب الراوي بعضها ببعض، وهذا النقل من كتاب إلى آخر ويسميه بعض العلماء التحويل[(٢)]، ضرورة علمية يقوم به الراوي لأسباب عدة كما سيأتي.

(١) يوسف بن عبدالرحمن المزي، "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". تحقيق عبدالصمد شرف الدين.(ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).٣٤٣: ٣.

(٢) ينظر: الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٤٠٦: ٢؛ عبدالرحمن بن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٢٧١ هـ).٣٥٣: ١؛ أحمد بن الحسين البيهقي، "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي". تحقيق نايف الدعيس.(ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ). ص: ٩٥-١٤٤.

المبحث الأول: طرق الرواة في كتابة الحديث عن الشيوخ:

إن من المهم لدراسة قضية الوهم في النقل أن نستحضر الواقع الحديثي في كتابة الحديث، فبه يتبين أسباب تطرق الوهم والخلل، وكيفية رصده من قبل النقاد.

ومن تأمل في الواقع الحديثي لعصر كتابة الحديث النبوي يلحظ تنوع طرق الرواة في كتابة الحديث عن الشيوخ، **فأعلاها** أن يكتب الراوي في مجلس السماع، ولذا لما سُئل أحمد عن الأشجعي، قال: "كان يكتب في المجلس، فمن ذاك صح حديثه"(١)، وقال أحمد: "جلس شعبة ببغداد وليس في مجلسه أحد يكتب إلا آدم بن أبي إياس، فهو يستملي ويكتب وهو قائم"(٢)، ولما أخبر آدم بقول أحمد قال: "صدق كنت سريع الخط وكنت أكتب، وكان الناس يأخذون من عندي"(٣).

ودونها أن يكتب الراوي حديث الشيخ من أصوله أو من نسخ أقرانه، ثم يعرض ما كتب على الشيخ لتصحيح ما وقع من الخطأ حال النقل، قال قراد أبو نوح: "كنت آتي عبدالله بن عثمان -يعني صاحب شعبة- فأكتب حديث شعبة، ثم آتي شعبة فأسأله فيحدثني"(٤).

وقال أحمد: "كنت أرى يحيى سمع من ابن جريج من كتبه، فقال: نسخته من نسخة

(١) أحمد بن حنبل، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد". تحقيق زياد منصور.(ط ١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤ هـ). ص: ٣٦٧.

(٢) الخطيب البغدادي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق محمود الطحان.(ط١، الرياض: مكتبة المعارف).٥٦: ٢؛ عبدالكريم السمعاني، "أدب الإملاء والاستملاء". تحقيق ماكس.(ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠١ هـ).ص: ١٥.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٦٨: ٢. وانظر يحيى بن معين، "معرفة الرجال برواية ابن محرز". تحقيق محمد كامل.(ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ).٧٥: ٢؛ عبدالله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق عادل أحمد. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).١٧٢: ٥.

(٤) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبدالله". تحقيق وصي الله عباس. (ط ٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢ هـ)، ٢٦١: ١.

قد قرأ منه مرارا، وقال: كنا ننسخه من كتاب في رقاع، فيقرأ علينا كل يوم خمسين"[١].

ومع أن الطريقة الأولى أعلى في الضبط؛ إلا أن الكتابة في المجلس لا تتهيأ لكل الرواة، وذلك لأسباب:

منها أن بعض الشيوخ يكون عسرا لا يأذن بالكتابة في مجلسه، ويمنع أن يكتب عنه، ويقول: "احفظوا كما حفظنا"، وبلغ ببعض المتقدمين أنه كان يُحرّج من يكتب عنه، ويخرق أو يمحو المكتوب[٢]، وقد كان يشتهر عن متقدمي الرواة البصريين امتناعهم من الكتابة وكراهتهم لها[٣]، قال ابن وارة: "قلت لأحمد بن حنبل: أبو الوليد الطيالسي أحب إليك في شعبة أو أبو النضر؟ قال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد، قلت لأحمد: فإني سمعت أبا الوليد يقول: بينا أنا أكتب عند شعبة إذ بصر، فقال: وتكتب؟ فوضعت الألواح من يدي"[٤]، قال الذهبي: "كأن شعبة كره الكتابة؛ لأن أبا الوليد كان قادرا على أن يحفظ"[٥].

(١) أحمد بن حنبل، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد"، رقم: ٥٤٠.

(٢) ينظر: محمد بن سعد، "الطبقات الكبرى". تحقيق إحسان عباس. (ط ١، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨ م).٤٨٠: ٥؛ أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٥٧: ١؛ الحسن الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي". تحقيق محمد الخطيب.(ط٣، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ)، ص: ٣٧٩ وما بعدها؛ الخطيب البغدادي، "تقييد العلم".(ط١، بيروت: إحياء السنة)، ص: ٤٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: الخطيب، "تقييد العلم"، ص: ٧٨.

(٤) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦٥: ٩، وانظر تكملة القصة في عبيدالله الرازي. "أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي"، تحقيق سعدي الهاشمي. (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ).٧٤٣: ٢.

(٥) محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).٣٤٣: ١٠. وقد أثنى أبو حاتم على كتاب أبي الوليد فقال: "ما رأيت بعده قط كتابا أصح من كتابه" المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٣١: ٣٠. لكن كتابه لم يكن منقوطا ولا مشكولا، ولذا وقع له تصحيف في حديث شيخه أبي عوانة الذي أكثر الكتابة عنه. انظر أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٢: ٣١٥– ٣٦٩.

ومنها أن بعض الرواة كان يحفظ في المجلس، لكن قد يطول الحديث فيضطر لكتابته، ليحفظه بعد ذلك(١).

ومنها أن بعض الرواة لا يكتب في المجلس بسبب بطئه في الكتابة، قال عبدالرحمن بن مهدي: "ذهبت مع سفيان الثوري إلى عكرمة بن عمار، فإذا هو ثقيل الكتاب رديء، فقلت: أكتبه لك يا أبا عبدالله؟ قال: لا، أحب أن يكون بخطي"(٢).

قال الحسن بن عرفة: " كنت آتي وكيعا وكان يملي من حفظه، وكنت بطيء الكتابة، فيأخذ يدي في يده، ويقول: هات يا زَمِن فيكتب لي"(٣).

قال هشام بن يوسف: "قدم الثوري اليمن فقال: اطلبوا لي كاتبا سريع الخط، فارتادوني فكنت أكتب(٤).

ولذا فقد كان أكثر الرواة يكتبون بعد مجلس السماع، ومن هنا يتطرق الخلل كما سيأتي.

كما أن بعض الرواة يكتب بنفسه، وآخرون يُكتب لهم، قال الترمذي: "أكثر من مضى من أهل العلم كانوا لا يكتبون، ومن كتب منهم إنما كان يكتب لهم بعد السماع"(٥).

قال أبو جعفر الفراء: "كان الأعمش يسمع من أبي إسحاق ثم يجيء فيكتبه في منزله"(٦)، وقال عبدالله بن إدريس: «ما كتبت عند الأعمش، ولا عند حصين، ولا عند ليث، ولا عند أشعث، إنما كنت أحفظها، ثم أجيء فأكتبها في البيت»(٧).

---

(١) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٣٩: ١.

(٢) يعقوب الفسوي، "المعرفة والتاريخ". تحقيق أكرم العمري. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ). ٧٢٣: ١- ١٧٢: ٢.

(٣) السمعاني، "أدب الإملاء والاستملاء"، ص: ١٦.

(٤) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٧١: ٩. وينظر الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٧٢١: ١.

(٥) محمد بن عيسى الترمذي، "العلل الصغير الملحق بآخر جامع الترمذي". تحقيق بشار عواد. (ط١، بيروت: دار الغرب، ١٩٩٨م).٢٤١: ٦.

(٦) الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص: ٣٨٤؛ الخطيب، "تقييد العلم"، ص: ١١٢.

(٧) الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص: ٦٠٥، وانظر أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة =

وقال يحيى القطان: "كنت أذهب أنا، ومعاذ بن معاذ، وخالد بن الحارث إلى ابن عون فيخرج، فيقعدان ويكتبان، وأجيء فأكتبها في البيت"(١).

وقال علي بن المديني ذكرت ليحيى القطان أصحاب شعبة فقال: "كان عامتهم يمليها عليهم رجل إلا خالد ومعاذ، قال: كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية، ومعاذ ناحية، فكتب كل واحد منهما بحفظه، وأما أنا فكنت لا أكتب حتى أجيء البيت"(٢)، وقال وكيع: "ما كتبت عن الثوري حديثا قط، كنت أحفظ إذا رجعت إلى المنزل كتبته"(٣)، وقال هشيم: "ما كتبت حديثا قط في مجلس، كنت أسمعه ثم أجيء إلى البيت فأكتبه»(٤)، وقال أبو معاوية: "كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنت أمليها عليهم"(٥).

كما أن هناك تبايناً في وقت كتابة الحديث، فبعضهم يكتب حال السماع أو بعده مباشرة، وأحيانا تطول المدة بين سماع الحديث وكتابته، قال عبدالوارث بن سعيد: "لم أكتب عن أيوب السختياني بمداد-يعني بالحبر- حتى مات، إنه كان يلفظ بألفاظ فلما مات كتبتها بمداد-يعني حبر-"(٦). ولذا وقع له فيه أوهام كما قال: "كتبت حديث أيوب بعد موته بحفظي، ومثل هذا يجيء فيه ما يجيء"(٧)، وقال أبو داود في إسحاق بن منصور الأسدي:

=

الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٤٥٢: ٣.

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٤٨: ١.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٤٨: ١-٣٢٥: ٣.

(٣) ابن معين."تاريخ ابن معين برواية الدوري". تحقيق أحمد نور. (ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ).٣١٣: ٣؛ الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٧١٧: ١.

(٤) الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص: ٣٨٥.

(٥) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٥١٢: ١. وانظر الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٣٠: ٢.

(٦) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٣٠: ٢. وانظر ابن معين، "تاريخ ابن معين رواية ابن محرز"، ١٩٥: ٢، ووقع في الكتابين تصحيف يصحح من الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٣٠٣: ٨.

(٧) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٣١: ٢.

"كان لا يكتب الحديث، كان يحضر المجالس يتحفظ، ثم كتب بأخرة"[١].

ويفصِّل لنا ابن معين حال الرواة في الكتابة عن الشيوخ لما قيل له: ابن عيينة كيف كان يحدثهم؟ قال: "كان المستملي يسأل فيقرأ سفيان، فمن علق كتب، ومن لم يعلق ذهب إلى العقبة فكتب من المستملي، وقال: قال لي يحيى بن سعيد: ما كتبت عن شعبة حديثا قط إلا في بيتي، كنت أسمع منه، ثم أذهب إلى بيتي فأنسخه، قيل ليحيى بن معين: فابن أبي ذئب؟ قال: كان ابن أبي ذئب يجلس في غرفة، ثم يطلع رأسه من كوة، ويقوم أصحاب الحديث في رماد للحمام بحذائه، فيقرأ عليهم ويسمعون، قال حجاج: كان يقرأ علينا فأنسخه، ثم أذهب إليه فأقرأها عليه، فكان لا يدعني أصلح حتى أقوم إلى اسطوانة فأصلحه خلفها. وقال حجاج: كنت أقرأ عليه -يعني على ابن أبي ذئب- فإذا ذهبت أصلح كتابي أمسك بيدي، فكنت أقوم فأصلحه خلف الأسطوانة. قال يحيى بن معين: وهذا أشد ما يكون من العسر، وقال حجاج: قرأ علينا شعبة كتاب حماد في مجلس فتشوش علي، فقلت: آه آه، ثم قمت فقلت: أبول، فخرجت من المجلس فقال شعبة: لا والله ما به بول، ولكنه خرج ينظر في كتابه، وقال ابن معين: كان ابن المبارك لا يدعهم يصلحون عنده، فكان يقرؤه عليهم مرتين وثلاثة وأربعة ولا يضبطونها جيدا، وكان علي بن الحسن بن شقيق يشبه أن يكون قد ضبطها"[٢].

ولبعض المحدثين وسائل في تذكر الأحاديث عند كتابتها، ومن ذلك ما قاله مالك: "كنت أجلس إلى ابن شهاب ومعي خيط، فإذا حدث عقدت، ثم رجعت إلى البيت، يعني فكتبتها"[٣]، وقال أحمد: "كان الثوري يحدث بالكوفة ثلاثمائة حديث في اليوم من حفظه، ولم يكن له كتاب، فكان الحفاظ يحفظون، ثم يقومون فيكتبون، وكان يحيى بن يمان يأخذ خيطا، فإذا حدث بحديث عقد في الخيط عقدة، فإذا قام من عند سفيان حل عقدة وكتب

(١) أبو داود السجستاني."سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني". تحقيق محمد العمري.(ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ).ص: ١٠٣.

(٢) ابن معين، "معرفة الرجال برواية ابن محرز"، ٢: ٧٥- ٧٨.

(٣) القاضي عياض، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك". تحقيق عبدالقادر الصحراوي.(ط١، المغرب: مطبعة فضالة، ١٩٧٠م).١٣٥: ١.

حديثا، وكان أبو نعيم يكتب في الألواح، فكان يحمل عنه ما وقع في ألواحه، وكان الأشجعي لا يحمل عنه إلا أن يكتب كتابا فهو أصح ما يكون"[١].

وقد كان بعض الرواة بعد مجلس السماع يأخذ بعضهم من بعض، ويصحح بعضهم لبعض، قال يحيى بن يمان: "ما حملت إلى سفيان ألواحا قط، كنت أقوم من عنده بالسبعين ونحوها، ويقومون من عند سفيان فيطلبون إلي فأملي عليهم، فذكر لوكيع قول يحيى فقال: صدق، كان إذا كتبها نسيها"[٢].

وقال محمد بن فضيل: "كنا نأتي الأعمش فيحدثنا، فإذا قام الأعمش اجتمعنا إلى فلان– قال: إنسانا مكفوفا–، قال: فأملى علينا على ما حدثنا به الأعمش"[٣]، وقال جرير بن عبدالحميد: "كنا إذا قمنا من عند الأعمش رقعناه بعضنا من بعض نصححها"[٤].

وقال يزيد بن زريع: " لما قدم علينا يحيى بن سعيد الأنصاري البصرة أتيناه، فكان لا يملي علينا، وكان يحدث، فإذا خرجنا من عنده قعدنا على باب الدار فتذاكرنا بيننا ذا عن ذا وذا عن ذا"[٥].

وقال أحمد: "حدثنا هشيم، فرأيت حجاج بن محمد يكتب، وجعل لا يلحق، وكان

(١) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٧٢١: ١. وانظر: أحمد بن حنبل، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد"، ص: ٣٦٨؛ الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٨٣: ١٦. وقد أثنى أحمد بن حنبل على هذا الكتاب فقال: "لا أعلم أني رأيت ثم خطأ إلا في حديث بشير بن سلمان، عن سيار. قال: أظن أني رأيته عن سيار، عن أبي حمزة، فأراهم أرادوا عن سيار أبي حمزة، فغلطوا، فكتبوا: عن سيار؛ عن أبي حمزة. قال ابن رجب: هذا كله كلام أحمد ليبين به صحة سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان، وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه". عبدالرحمن بن رجب، "شرح علل الترمذي". تحقيق همام عبدالرحيم. (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧ هـ).٧٧١: ٢.

(٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق بشار عواد.(ط١، بيروت: دار الغرب، ١٤٢٢هـ).١٨٣: ١٦.

(٣) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٨٢٩: ٢.

(٤) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٥١٢: ١؛ الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٢: ٨٢٩–٨٣٠.

(٥) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٨٣٠: ٢.

يكتب في قرطاس، ثم قام بعد المجلس فأصلح ما سقط عليه، سأل هشيما عنه"[١].

ومما يتعلق بهذه المسألة أن بعض الرواة كان يكتب الحديث فإذا حفظه محاه، قال الخطيب: "كان غير واحد من السلف يستعين على حفظ الحديث بأن يكتبه ويدرسه من كتابه، فإذا أتقنه محا الكتاب خوفا من أن يتكل القلب عليه، فيؤدي ذلك إلى نقصان الحفظ، وترك العناية بالمحفوظ"[٢]، وقد يضطر للتحديث بعد ذلك فيقع في الوهم والخطأ، وبعضهم كان يتلف كتبه قبل موته خوفا من أن يُزاد فيها أو ينقص[٣].

ومما تقدم يتبين أن النقل من الكتب واقع حديثي لابد منه، وقد يكون من أصول الشيخ، أو من نسخ منقولة منها، وقد يكون الناقل الراوي نفسه أو غيره، وهذه النسخ إن لم تعارض وتُنقل من أصول أو نسخ متقنة فقد يقع فيها أخطاء حال النقل، كما أن الأصول التي لم تكتب في مجلس السماع قد يتطرق إليها الخلل بسبب طول المدة بين سماع الحديث وكتابته، وقد تتلف أصول الراوي فيلجأ إلى النسخ التي قد يعتريها أخطاء وأوهام حال النقل كما سيأتي إن شاء الله.

(١) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٦٧: ٢.

(٢) الخطيب، "تقييد العلم"، ص: ٥٨. وانظر أقوال السف في ذلك في الرامهرمزي، "المحدث الفاصل"، ص: ٣٨٢؛ الخطيب، "تقييد العلم"، ص: ٥٨ وما بعدها.

(٣) الخطيب، "تقييد العلم"، ص: ٦١. وانظر أقوال السلف في ذلك في الخطيب، "تقييد العلم"، ص: ٦١ وما بعدها.

المبحث الثاني: أنواع كتب الرواة:

حرص المحدثون على كتابة الحديث، ولا سيما بعد الصدر الأول، وكثرة الأسانيد وطولها، وتنوعت كتبهم بحسب اختلاف المقاصد، والحاجة للتحديث أو التصنيف، ويمكن تصنيف كتب الرواة إلى أربعة أنواع:

الأول: الأصول: وهي الكتب القديمة التي كتب فيها الراوي أحاديث شيوخه حين طلبه للحديث، وتسمى الأصول العتيقة، وهي التي يعتمد عليها عند الاختلاف بين الكتب.

وقد كان النقاد يحرصون على الأخذ من أصول كتب الرواة، قال أبو زرعة: "سويد بن سعيد كتبه صحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا"(١).

وقال أبو حاتم لسفيان بن وكيع بن الجراح: ".. قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك، فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات، وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك"(٢)، وقال أبو أحمد الحاكم في أحمد بن الأزهر: " ما حدث من أصل كتابه، فهو أصح"(٣).

وهذه الأصول العتيقة هي التي يتحاكم إليها عند الشك أو الاختلاف، ومن ذلك ما ذكره أحمد قال: "حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو جعفر محمد بن علي، أن إبراهيم ابن النبيﷺ لما مات حمل إلى قبره على منسج الفرس. قال أحمد: كأن يحيى وعبدالرحمن أنكراه عليه، فأخرج إلينا كتابه الأصل قرطاس، فقال: ها أخبرني أبو جعفر محمد بن علي"(٤).

وقال حسين بن حيان: " قلت ليحيى بن معين: ما تقول في رجل حدث بأحاديث منكرة، فردها عليه أصحاب الحديث، إن هو رجع عنها وقال: ظننتها، فأما إذ أنكرتموها

(١) أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٤٠٩: ٢.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٣٢: ٤.

(٣) يوسف المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق بشار عواد. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ).١: ٢٥٧.

(٤) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٤٤: ١.

ورددتموها علي فقد رجعت عنها؟، فقال: لا يكون صدوقا أبدا، إنما ذلك الرجل يشتبه له الحديث الشاذ والشيء فيرجع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا، فقلت: ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يخرج كتابا عتيقا فيه هذه الأحاديث، فإذا أخرجها في كتب عتق فهو صدوق، فيكون شبه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس، ويرجع عنها، قلت: فإن قال: قد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل ذلك منه، قلت له: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقة وليس أجدها، فقال: هو كذاب أبدا حتى يجيء بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يحل فيه غير هذا"[(١)].

وقال زكريا بن يحيى الحلواني: " رأيت أبا داود السجستاني قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول، فدافعها، ثم أخرجها بعد، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها، وزاد فيها»[(٢)].

ولذا حرص المحدثون على تتبع أصول الرواة، قال محمد بن مسلم، قال لي علي بن المديني: " اكتب عن أبي الوليد الأصول"[(٣)]. وقال أبو زرعة في سويد بن سعيد: "أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله، وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا"[(٤)].

وقال الحاكم: "وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله، وأقل ما يلزمه أن يحسن قراءة كتابه على ما ذكرته من علامات الصدق على الأصول..، وقد كان أبو عروبة يقول: الأصل سلاح، وسمعت أبا الوليد الفقيه يقول: سمعت إبراهيم بن أبي طالب يقول- وسئل عن عبدالله بن شيرويه-فقال: لقد خلط واشتغل بما لا يليق بالعلم وأهله، إلا

(١) الخطيب البغدادي، "الكفاية في معرفة أصول علم الرواية". تحقيق إبراهيم حمدي.(ط١، المدينة المنورة: المكتبة العلمية).ص: ١١٨.

(٢) محمد بن عمرو العقيلي، "الضعفاء الكبير". تحقيق عبدالمعطي قلعجي. (ط١، بيروت: المكتبة العلمية، ١٤٠٤ هـ).٤: ٤٤٦. وانظر مثالا آخر في أبي زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٣٩٠: ٢.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦٥: ٩؛ الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٣٤٣: ١٠.

(٤) أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٤٠٩: ٢.

أنه حفظ الأصول لوقت الحاجة إليها»[١].

ولكن مما يتنبه له هنا أن أصول الرواة قد لا تكون سليمة من الخطأ كما قال يحيى القطان: " نظرت في أصول شريك، فإذا الخطأ في أصوله»[٢] .

وقال أحمد في يحيى بن يمان: "حدث عن الثوري بعجائب، لا أدري لم يزل هكذا، أو تغير حين لقيناه، أو لم يزل الخطأ في كتبه"[٣].

وقال أبو داود: "إن في كتب أبي يعلى محمد بن الصلت خطأ"[٤].

ولذا لابد أن يكون الأصل متقنا، قال علي بن المديني: " أتيت يحيى القطان فذكرت له عن شيخ، ولم يعرفه، فقلت: يا أبا سعيد إنه في أصل كتابه، قال: لا يلتفت إلى أصل غير متقن إلا إلى شعبة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد"[٥].

وقال ابن المديني: " لا تعبأ بأصل رجل غير متقن، فإن رجلا كان يسمع معي فزاد في كتابه رجلا، فرأيته في أصله بعد عشرين سنة والزيادة فيه: حافظ متقن أحب إلي من أصل غير متقن"[٦].

ومن عجائب هذا الباب أن لبعض الكذابين حيلا في محاولة الإيهام بقدم كتبهم، لكنها لا تنطلي على النقاد، فلهم وسائلهم في كشف الأصول العتيقة، كما قال ابن حبان في أحاديث رواها أبو بشر أحمد بن محمد المروزي: "حدثنا أبو بشر بهذه الأحاديث من كتب له عملت أخيرا مصنفة، إذا تأملها الإنسان توهم أنها عتيق، فتأملت يوما من الأيام جزءا منها

(١) محمد بن عبدالله الحاكم، "معرفة علوم الحديث". تحقيق معظم حسين.(ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ هـ). ص: ٥٣.

(٢) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ١٩٤: ٢.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٨٣: ١٦.

(٤) أبو داود، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني"، ص: ٢٣٥. وانظر في التنبيه على الخطأ في أصول الراوي: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٥١٢: ٣-٤٤٨: ١١؛ ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٧٦٠: ٢؛ أحمد بن علي بن حجر، "تهذيب التهذيب". (ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٣٢٦هـ)، ٣٧: ١٢.

(٥) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٤٠.

(٦) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٤٠.

نابي الأطراف، أصفر الجسم، فمحوته بأصبعي فخرج من تحته أبيض، فعلمت أنه دخنها، والخط خطه، كان ينسبها إلى جده، وهذه الأحاديث التي ذكرناها أكثرها معمولة مما عملت يداه"(١).

وبعضهم اعتاد الكذب منذ الصغر، فكتابه العتيق لا ينفعه والحالة هذه، قال ابن حبان في أحمد بن محمد الأزهري: " يأتي عن الأثبات بما لا يتابع عليه..، قلت له: " أحب أن تريني أصلك، فأخرج إلي كتابه بخط عتيق، فيه: هشيم، عن منصور ويونس، عن الحسن، وفي عقبه: هشيم، عن داود، عن الحسن، وفي عقبه: عن ابن علية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، فقال: حدثنا علي بن حجر بهذه الأحاديث الثلاثة، فكأنه كان يعملها في صباه "(٢).

ولذا قال الحاكم: "ومما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا هذا أن يبحث عن أحوال المحدث أولا..، ثم يتأمل أصوله أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها"(٣).

الثاني: النسخ أو الفروع: وهي الكتب المنقولة من الأصول القديمة، والعادة أن الراوي يحتفظ بالأصول، ويحدث من النسخ المنقولة منها.

وقد يفقد الراوي أصوله، فيلجأ إلى النسخ والفروع، قال الوليد بن مسلم: "احترقت كتب الأوزاعي زمن الرجفة، فأتاه رجل بنسخها، فقال: يا أبا عمرو هذه نسخة كتابك، وإصلاحك بيدك، فما عرض لشيء منها حتى فارق الدنيا (٤).

وقال أبو داود: "أخذ اللصوص كتب محمد بن بكر البرساني، فنسخها من كتب

(١) محمد بن حبان، "المجروحين". تحقيق محمود إبراهيم.(ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦ هـ).١٦١: ١. وانظر في موضوع التتريب ليظن أنها عتق: الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣٢٣: ٦.

(٢) ابن حبان، "المجروحين"، ١٦٣: ١.

(٣) الحاكم، "معرفة علوم الحديث"، ص: ١٦.

(٤) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١١٤: ٧.

محمد بن عمرو بن جبلة"[١]، وقال أبو القاسم الأزهري في ابن دوست: "رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله العتق غرقت، فاستدرك نسخها"[٢]، قال الخطيب: " والذي يوجبه النظر أنه متى عرف أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ: جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل لها، والسلامة من دخول الوهم فيها"[٣].

وعند الشك أو الاختلاف في الفروع يعود للأصول لإمكان الخطأ عند النقل، ومن ذلك أن ابن عدي روى حديثا موقوفا، ثم قال: "كذا وجدت هذا الحديث في النقل موقوفا، وأظنه مرفوعا إلى النبيﷺ وأرجع فيه إلى الأصل إن شاء الله""[٤].

ولذا يحرص النقاد على النقل من الأصول، وعلى معرفة من أين نقل الراوي حديث شيخه، من الأصول أم من النسخ؟ قال أبو داود سألت أحمد بن صالح: "كانت أصول يونس عند عنبسة الأيلي، أو نسخه؟، قال: بعضها أصول وبعضها نسخ"[٥].

وقال عبدالرحمن بن محمد: " كان عثمان بن أبي شيبة يقول لأصحابنا: إنما كتبنا عن جرير بن عبدالحميد من كتبه، فأتيته فقلت: يا أبا الحسن كتبتم عن جرير من كتبه؟، قال: فمن أين؟، قال: وجعل يروغ، قال: قلت: من أصوله أو من نسخ؟، قال: فجعل يحيد ويقول: من كتب، فقلت: نعم كتبتم على الأمانة من النسخ، فقال: كان أمره على الصدق، وإنما حدثنا أصحابنا أن جريرا قال لهم حين قدموا عليه، وكانت كتبه تلفت: هذه نسخ أحدث بها على الأمانة، ولست أدري لعل لفظا يخالف لفظا، وإنما هي على الأمانة"[٦].

قال الخطيب: " وهكذا لو لم يحدث من حفظه لكنه روى من فرع له شيئا خولف

(١) أبو داود، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني"، رقم ١١٤٤؛ الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٥٧.

(٢) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣٢٠: ٦. وانظر عبد الرحمن المعلمي."التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل". تحقيق ناصر الدين الألباني.(ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ).٤٠٧: ١.

(٣) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص٢٥٧.

(٤) ابن عدي، "الكامل"، ٤٦٤: ٤.

(٥) المزي، "تهذيب الكمال"، ٤٠٤: ٢٢؛ ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١٥٤: ٨.

(٦) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ١٨٤: ٨.

فيه، فإنه يلزمه الرجوع إلى الأصل؛ لجواز دخول الخطأ على الناقل في حال النقل"[١].

الثالث: الأطراف: والمقصود بها كتابة طرف الحديث الدال على بقيته، وسؤال الشيخ عنه؛ ليحدثه به، **وقد يكتفي الراوي بكتابة الأطراف لتذكر الحديث، بدلا من كتابته بتمامه في كتابه، ويعتمد بباقي الحديث على حفظه**، قال إبراهيم النخعي: "لا بأس بكتابة الأطراف"[٢]، قال ابن حجر: "وعنى بذلك ما كان السلف يصنعونه من كتابة أطراف الأحاديث؛ ليذاكروا بها الشيوخ فيحدثوهم بها"[٣]، **وبهذا يتبين أن كتابة الأطراف معروفة في زمن متقدم**، قال ابن سيرين: "كنت ألقى عَبيدة بأطراف فأسأله"[٤]، وقال مالك بن أنس: " لما قدم علينا الزهري جعلناها أطرافا، ورفعناها إلى عبيدالله بن عمر يسأل الزهري ليسهل علينا أمره"[٥]، وقال جرير بن عبدالحميد: "ما كتبت عند منصور شيئا، كنت أجيء بأطراف فأقعد إليه فأسأله عنها، فإذا نظر إليَّ حككت رأسي"[٦]، وقال عبدالرحمن بن مهدي –وكان شهد موت سفيان الثوري، قال حين أدخلوه ليغسل–: "وجدنا في حجزته رقاعا فيها أطراف؛ ليسأل عنها"[٧]، وقال سفيان بن عيينة: "كتبت لأيوب أطرافا، وسألت عمرو بن دينار عنها"[٨]، وقال: "كنت ألزم أيوب بالليل عند عمرو بن دينار، وكنت أفيده عن عمرو بن دينار رؤوس الأحاديث، وأذهب معه فأسأل له عن تلك الأطراف، وكان يسألني: كم روى عمرو عن فلان؟ وكم روى عن فلان؟ فأقصها عليه، ثم أكتب له من كل

(١) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٣٩: ٢.

(٢) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٢٧: ١.

(٣) أحمد بن حجر. "إتحاف المهرة من أطراف العشرة". تحقيق زهير الناصر.(ط١، المدينة المنورة: مركز خدمة السنة، ١٤١٥هـ).١٥٨: ١.

(٤) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٧٥: ٢. وانظر ابن معين، "معرفة الرجال برواية ابن محرز"، ٥٣: ٢.

(٥) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، ٢٣٨: ٣.

(٦) ابن معين، "تاريخ ابن معين برواية الدوري"، ٣٠٧: ٣.

(٧) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٢٧: ١.

(٨) ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، ٤٨٠: ٥.

شيخ شيئا، وأسأل له عمرا عنها، وكتبت له أطرافا عن يحيى بن سعيد الأنصاري"[١].

وقال وكيع: "قدم علينا إسماعيل بن عياش، فأخذ مني أطرافا لإسماعيل بن أبي خالد فرأيته يخلط في أخذه"[٢]، **وهذه الأطراف قد تبقى لدى الراوي ليتذكر أحاديث شيوخه عندما يحدث بها**، قال عمرو بن عون –وهو أعلم الناس بهشيم–: "لم يكتب هشيم عن منصور بن زاذان، ولا عن يعلى بن عطاء إنما حفظهما حفظا، قيل له: فحديثه عن يونس؟ قال: كتب أطرافها"[٣]، وقال يعقوب بن سفيان: "سمعت علي بن المديني وقوم يختلفون إليه في أبواب قد كان صنف، فرأيته يقرأ عليهم حفظا، فكان قد كتب طرف حديث، فيمر على الصفح والورقة فإذا تعايا في شيء لقنوه الحرف والشيء منه، ثم يمر على الورقة فإذا تعايا واحتاج أن يلقن الحرف والشيء يقول: الله المستعان، هذه الأبواب كنا أيام نطلب نتلاقى به المشايخ ونذاكرهم بها، ونستفيد ما يذهب علينا منه، وكنا نحفظها، وقد احتجنا اليوم أن نلقن في بعضها"[٤].

وقد كان بعض الشيوخ يمنع الكتابة عنه، لكنه يتسامح بكتابة الأطراف، كما سبق عن إبراهيم النخعي، قال الخطيب: "إنما قال هذا؛ لأن جماعة من السلف كانوا يكرهون كتابة العلم في الصحف، ويأمرون بحفظه عن العلماء، فرخص إبراهيم في كتابة الأطراف للسؤال عن الأحاديث، ولم يرخص في كتابة غير ذلك"[٥].

قال عبدالله بن عون: "رأيت حمادا يسأل إبراهيم النخعي في رقعة، فقال له إبراهيم: ألم أنه عن هذا؟ فقال: إنما هي أطراف"[٦]، وقال يحيى القطان: "جاء خارجة بن مصعب إلى

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٥٠: ١.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٢٧: ١.

(٣) ابن عدي، "الكامل في الضعفاء"، ٤٠: ٣. ووقع في طبعة دار الكتب العلمية تصحيف، تم تصحيحه من طبعة الرشد (٣٩٤: ١٠). وانظر المزي، "تهذيب الكمال"، ١٢٢: ٢.

(٤) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٣٧: ٢؛ الذهبي، "تاريخ الإسلام"، ٨٨٧: ٥.

(٥) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٢٧: ١.

(٦) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٤٣٧: ٢؛ الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٢٨٥: ٢.

شعبة، وليس عنده أحد، فأخرج رقعة، فجزع شعبة، فقلت: إنما هي أطراف، فلم يقل شيئا"[١]، وقال حجاج الأعور: "كتب لي سليمان بن مجالد إلى شعبة، فأتيته فكنت أسأله حديث حماد عن إبراهيم، فكان يحدثني، وكان لا يدع أحدا يكتب عنده، فكنت أسأله ثم أقول: البول البول، فقال شعبة: هذا والله باطل، إنما يريد يتذكر الأطراف"[٢].

واستمر عمل الرواة على كتابة الأطراف ليسألوا الشيوخ عنها، قال أحمد: "أول سنة حججت، لم يقدر دخول المدينة، يعني تلك السنة، وكانت معي أطراف لأبي علقمة الفروي، فلم يقدر أن أسمع منه شيئا"[٣]، وقال أبو زرعة الرازي: "ارتحلت إلى أحمد بن صالح، فدخلت، فتذاكرنا إلى أن ضاق الوقت، ثم أخرجت من كمي أطرافا فيها أحاديث، فسألته عنها"[٤].

وقد ذكروا أنه مما ينبغي للطالب أن يعلق أطراف الأحاديث[٥]، ولذا قيل: محدث ما له أطراف كإنسان ما له أطراف"[٦]، **ويكفي طرف الحديث لمعرفته عند النقاد**، فالأمر كما قيل: يكفي من سماع الحديث شمه، وقال عبدالرحمن بن مهدي: "أصحاب الحديث يكفيهم الشم"[٧]، قال السخاوي: "إنما عنوا به أن المحدث إذا سُئل عن طرف حديث عرفه، واكتفى بطرفه عن ذكر باقيه"[٨].

---

(١) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٤٣٧: ٢.

(٢) ابن معين، "تاريخ ابن معين برواية الدوري"، ٢١٦: ٤.

(٣) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٥٦٠: ١.

(٤) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٧٣: ١٢. وانظر في كتابة الأطراف: أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٧٥٠: ٢؛ العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ١٤٤: ٣—١٦٠: ٤؛ الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٥٠: ٢؛ ابن عدي، "الكامل"، ٤٠: ٣.

(٥) ينظر: الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٢٦: ١.

(٦) محمد بن إسماعيل الصنعاني. "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار". تحقيق محمد محب الدين.(ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٢ هـ).٧١: ٢.

(٧) ينظر: محمد بن عبدالرحمن السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق علي حسين.(ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ).٢١٣: ٢.

(٨) السخاوي، "فتح المغيث"، ٢١٣: ٢.

وقد تطورت كتابة الأطراف عند المحدثين حتى صارت نوعا من التصنيف الشبيه بالفهرسة، فيسهل بذلك معرفة طرق الحديث ومواضعها في كتب الرواية[١]، قال ابن حجر بعد أن ذكر كتابة السلف لأطراف الأحاديث: "ثم صنف الأئمة في ذلك تصانيف قصدوا بها ترتيب الأحاديث، وتسهيلها على من يروم كيفية مخارجها"[٢].

الرابع: المصنفات: وذلك أن بعض الرواة عندما يجمع الحديث ويتأهل للتأليف، ينقل من أصوله أو نسخه الأخرى أحاديث إلى مصنفاته، **وقد يستعين المصنف بغيره كأحد أقرانه أو تلامذته في تصانيفه،** ومن ذلك أن دعلج بن أحمد وقد كان سمع المصنفات من ابن خزيمة، قال عنه الخطيب: "كان الدارقطني هو الناظر في أصوله، والمصنف له كتبه، فحدثني أبو العلاء الواسطي عن الدارقطني قال: صنفت لدعلج (المسند الكبير) "[٣].

وهذه المصنفات لها رواة، ولذا يحرص النقاد على معرفة رواة المصنفات، وينصون على ذلك، ومن ذلك أن سعيد بن أبي عروبة كان مكثرا من التصنيف، قال ابن عدي: "له أصناف كثيرة، وروى الأصناف كلها عن سعيد: عبد الوهاب الخفاف"[٤]، وقال أحمد: "كان يزيد بن زريع يحفظ أصناف ابن أبي عروبة"[٥].

وقد يقع الوهم في المصنفات من الراوي عن المصنف، ومن ذلك أن إبراهيم بن أبي سويد كانت عنده أصناف حماد بن سلمة[٦]، قال يحيى بن معين: "يقال: إنه كثير

(١) ينظر: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق نظر الفريابي. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٤هـ).٦٠٠: ٢؛ الصنعاني، "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار"، ٦٩: ٢.

(٢) ابن حجر، "إتحاف المهرة"، ١٥٨: ١.

(٣) الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٣٦٦: ٩. وانظر ابن عساكر، "تاريخ دمشق"، ٢٧٩: ١٧.

(٤) ابن عدي، "الكامل"، ٤٥١: ٤.

(٥) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٥٧: ٢. وانظر ابن عدي، "الكامل"، ٤٤٧: ٤؛ الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٣٤٤: ١٣، وانظر مثالا آخر في ابن عدي، "الكامل"، ٣/ ٢٩٨.

(٦) ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، ٣٠١: ٧.

التصحيف لا يقيمها"[١].

والمصنف في العادة يحرص على انتقاء الرواة والأحاديث في مصنفاته من أصوله، قال بشر بن عمر: "سألت مالك بن أنس عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي"[٢].

وقال أبو بكر الإسماعيلي في أحمد بن إبراهيم الجرجاني: "كتبت عنه في الصغر، ولم أدخل عنه في المصنفات، ولم يكن بشيء"[٣].

ويحرص النقاد على مقارنة مصنفات الراوي بأصوله، والتمييز بينها، قال يحيى بن معين: "كثير بن هشام ثقة، كتبت عنه كتبه مرتين: مرة قبل أن يصنف، ومرة بعدما صنف"[٤].

وقد يقع للمصنف أوهام في نقله من أصوله بسبب ذهوله، أو اختصاره للحديث واقتصاره على موضع الشاهد منه، ومن ذلك أن نعيم بن حماد قرأ من مصنفه إسنادا بحضور ابن معين، فأنكره يحيى، فقام نعيم فدخل البيت، فأخرج صحائف، فقال: "نعم، يا أبا زكريا غلطت، وكانت صحائف فغلطت، فجعلت أكتب من حديث ابن المبارك عن ابن عون، وإنما روى هذه الأحاديث عن ابن عون غير ابن المبارك، فرجع عنها"[٥].

وقال أبو بكر الخلال: "ابن أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثل هذا الاختصار المخل بالمعنى"[٦].

---

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١٢٣: ٢.

(٢) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٣٣: ٣، يوسف بن عبدالبر، "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء".(ط١، بيروت: الكتب العلمية).ص: ١٧.

(٣) حمزة السهمي، "تاريخ جرجان".(ط٤، بيروت: عالم الكتب).ص: ٨٧.وانظر مثالا آخر في ابن حبان، "المجروحين"، ٢٣٧: ١.

(٤) ابن معين، "تاريخ ابن معين برواية الدوري"، ٤٦٥: ٤. وانظر العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ١٤٤: ٣، وانظر مثالا آخر في الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٢٣٧: ١٥.

(٥) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ١٤٦.

(٦) عبدالرحمن بن رجب، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". (ط١، القاهرة: مكتبة الحرمين، ١٤١٧ هـ)، ٢: ١٠٥. وانظر ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣٨: ٨.

وهذه المصنفات قد يعتريها الوهم والخطأ عند النقل والتحويل من الأصول والنسخ، قال عبدالله بن أحمد: "سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش، فقال: بقية أحب إلي، نظرت في كتاب عن إسماعيل عن يحيى بن سعيد أحاديث صحاح، وفي المصنف أحاديث مضطربة"(١).

ومن ذلك أن حماد بن سلمة له تصانيف منها: السنن والجامع والمصنف(٢)، قال يحيى بن معين: "من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع منه نسخا فهو صحيح"(٣)، ويعني: "أن من سمع من حماد تصانيفه فليس حديثه بذاك، ومن سمع منه النسخ التي كانت عنده عن شيوخه فسماعه جيد"(٤).

وحماد من أصحاب الأصناف الذين ذكرهم علي بن المديني(٥)، وتميز بعض الرواة عنه برواية مصنفاته(٦)، كما تميز بعضهم برواية المصنفات والنسخ قال أبو يعلى: "كان هدبة بن خالد ثقة، وكان عنده حديث حماد بن سلمة نسختين: نسخة الأصناف، ونسخة الشيوخ"(٧).

ومما ينبه له هنا أن المصنف قد يزيد وينقص في مصنفاته، قال عتيق الزبيري: "وضع مالك الموطأ على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظر فيه سنة، ويسقط منه حتى بقي هذا"(٨).

---

(١) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٥٣: ٣. قال ابن حجر: "يعني مصنف إسماعيل". "تهذيب التهذيب"، ٣٢٤: ١.

(٢) ينظر ابن النديم، "الفهرست"، ص: ٢٧٩؛ ابن خير، "فهرسة ابن خير"، ص: ١١١.

(٣) المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٦٣: ٧؛ ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٤٨١: ١.

(٤) ينظر: علي بن المديني، "العلل"، ص: ٣٧؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١٢٩: ١.

(٥) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٧٨٤: ٢.

(٦) ينظر: ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، ٣٠١: ٧؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣١٥: ١؛ المزي، "تهذيب الكمال"، ١٧٣: ٢.

(٧) عبدالله بن عدي، "أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح". تحقيق عامر صبري.(ط١، بيروت: دار البشائر، ١٤١٤هـ).ص: ٢١٩.

(٨) القاضي عياض، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك"، ٧٣: ٢، قال القاضي عياض: "يعني تحريا".

وقال سليمان بن بلال: "لقد وضع مالك الموطأ، وفيه أربعة آلاف حديث، فمات وهي ألف حديث ونيف، يلخصها عاما عاما بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين"[١].

وقال البخاري: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"[٢].

(١) القاضي عياض، "ترتيب المدارك وتقريب المسالك"، ٧٣: ٢.

(٢) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٤٠٣: ١٢؛ ابن حجر، "هدى الساري مقدمة فتح الباري"، ص: ٤٨٧.

المبحث الثالث: الموازنة بين كتب الراوي:

لا شك أن الأصول مقدمة على المصنفات والنسخ، قال الأثرم: "قال أبو عبد الله: الدراوردي إذا حدث من حفظه فليس بشيء، أو نحو هذا، فقيل له: في تصنيفه؟ فقال: ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء، كان يحدث بأحاديث ليس لها أصل في كتابه"(١)، وقال: "إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ"(٢).

والأصل في المصنفات أن ينتقي الراوي من أصول حديثه عن شيوخه كما سبق، لكنه أحيانا يهم في النقل حال الكتابة، فتكون الأصول أعلى وأصح من هذه الجهة.

وقد تكون مصنفات الراوي أصح من أصوله، وذلك حينما يكون الراوي معروفا بالحفظ، ويتطرق الخلل إلى أصوله المكتوبة، وتكون مصنفاته من حفظه، أو أن يكون متساهلا في الأخذ عن شيوخه، لكنه لا يُدخل في مصنفاته شيئا مما تساهل به، ومن ذلك أن عبدالله بن وهب كان رديء الأخذ عن شيوخه، إذ كان ينعس في السماع أحيانا، قال أحمد: "رأيت ابن وهب، وكان يبلغني تسهيله، يعني في السماع، فلم أكتب عنه شيئا»(٣)، ثم إن أحمد كتب عن رجل عنه؛ لأنه بلغه أنه كان لا يُدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئا(٤).

والنسخ أبعد من المصنفات عن الغلط لأمرين: أنها تجمع في العادة ما سمعه الراوي من كل شيخ على حدة، بخلاف المصنفات فهي مختلطة تجمع حديث الشيوخ، فهي أصعب في الحفظ، وهي مظنة الغلط في النقل.

وأيضا فالمصنفات منقولة من النسخ، ولا ريب أن النقل والتحويل من النسخ كلما كثر صار أقرب للغلط.

ومن أوجه مقارنة حديث الراوي عرضه على مصنفاته، ومن ذلك أن الدارقطني

(١) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٧٥٨: ٢.
(٢) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٤٢٩: ١؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣٩٦: ٥.
(٣) أحمد بن حنبل، "سؤالات أبي داود للإمام أحمد"، ص: ٢٤٦؛ الخطيب، "الكفاية"، ص: ١٥١.
(٤) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ١٣٠: ٣.

ذكر حديثا رواه بعضهم عن حماد بن سلمة، فقال: "لا يثبت هذا الحديث؛ لأنه ليس في كتب حماد بن سلمة المصنفات"(١).

والعادة أن المصنف ينقل من الأصول، أو النسخ والفروع، ولكنه قد ينقل من مصنفاته الأخرى، ومن ذلك قول البخاري في صحيحه بعد أن أخرج حديث أبي برزة قال: (إن الله يُغنيكم أو نَعَشَكم بالإسلام، وبمحمدﷺ) قال أبو عبدالله: "وقع هاهنا: يغنيكم، وإنما هو نعشكم، ينظر في أصل كتاب الاعتصام"(٢). قال ابن حجر: "قوله: (ينظر في أصل كتاب الاعتصام) فيه إشارة إلى أنه صنف كتاب الاعتصام مفردا، وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب، كما صنع في كتاب الأدب المفرد، فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل، وكأنه كان في هذه الحالة غائبا عنه، فأمر بمراجعته، وأن يصلح منه"(٣).

وقد يكون للتصانيف نسخ أيضا، وبعد ذلك تصير هذه النسخ أصولا، وقد تختلف النسخ بينها، ومما تميز به الفربري أن أصل البخاري كان عنده، ومنه نسخه الرواة عنه، قال ابن رشيد الفهري: "كان عنده أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة"(٤)، وقال أبو إسحاق المستملي: "انتسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري، فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض"(٥).

---

(١) علي بن عمر الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق محفوظ الرحمن. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥ هـ)٣٤٥: ٥.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". تحقيق محمد زهير الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ).٩١٠: ٩ ح ٧٢٧١.

(٣) أحمد بن علي بن حجر. "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". تحقيق محب الدين الخطيب.(ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ٢٤٦: ١٣.

(٤) ابن رشيد الفهري، "إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح"، ص: ١٨.

(٥) الباجي، "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح"، ٣١١: ١؛ ابن حجر، "هدى الساري"، ص: ٨. وانظر رجوع الفربري لأصل البخاري: الجياني. "تقييد المهمل"، ٧٢١: =

المبحث الرابع: أسباب وهم الراوي في نقله.

لا ريب أن الراوي يعتريه حين نقله من كتاب إلى آخر ما يعتري البشر من الوهم وقلة التركيز، وضعف البصر وصعوبة القراءة وغير ذلك، ويمكن تقسيم أسباب وهم الراوي في نقله إلى سببين رئيسين:

الأول: أسباب متعلقة بالكتاب: ويمكن بيانها بما يلي:

أولها: النقل من نسخ لم تُصحح ولم تحرر، قال أحمد بن صالح في ابن لهيعة: "صحيح الكتاب، وإنما كان أخرج كتبه فأملى على الناس حتى كتبوا حديثه إملاء، فمن ضبط كان حديثه حسنا، إلا أنه كان يحضر من لا يحسن ولا يضبط ولا يصحح، ثم لم يُخرج ابن لهيعة بعد ذلك كتابا، وكان من أراد السماع منه استنسخ ممن كتب عنه، وجاءه فقرأ عليه، فمن وقع على نسخة صحيحة، فحديثه صحيح، ومن كتب من نسخة لم تضبط، جاء فيه خلل كثير"(١).

ومثل ذلك الدراوردي كانت أصوله صحيحة، لكنه يقرأ من نسخ لم تضبط، فوقع في حديثه الخلل(٢).

ثانيها: أن يكون الكتاب الأصل غير منقوط ولا مشكول، قال عبدالله بن أحمد: "قلت لأبي: كان أبو الوليد ثبتا؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوطا ولا مشكولا، ولكنه في حديث شعبة متقن"(٣)، وقال علي بن المديني: "أنا أعيا بهؤلاء الذين كتبهم كالصحراء يعني غير معجمة"(٤)، قال الذهبي: "ولا ريب أن الأخذ من الصحف يقع فيه خلل، ولا سيما في ذلك العصر، حيث لم يكن بعد نقط ولا شكل، فتتصحف الكلمة بما يحيل المعنى، بخلاف

=

٢.

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣٧٦: ٥. وانظر الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٨٤: ٢؛ الذهبي، "سير النبلاء"، ٢١: ٨.

(٢) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٤٢٨: ١.

(٣) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله"، ٣٦٩: ٢.

(٤) أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٧٤١: ٢.

الرواية من كتاب محرر"[١].

ولذا أثنى النقاد على بعض الرواة المتقنين لكتبهم، قال أحمد: "هؤلاء الثلاثة أصحاب الشكل والنقط، يعني بهزا وحبان وعفان"[٢]، وقال: "رأيت كتب شعيب، فرأيت كتبا مضبوطة مقيدة"[٣].

ثالثها: أن يكون الكتاب تعرض لآفة، أتلفته أو أتلفت بعضه، ومن ذلك أن ابن أبي حازم سمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان أوصى بكتبه إليه، فكانت عند ابن أبي حازم قد بال عليها الفأرة فذهب بعضها، فيقرأ ما استبان منها، ويدع ما لا يعرف[٤].

ومن آثار ذلك أن الراوي حينما تتلف كتبه، يكتبها من حفظه، أو ينقلها من نسخ لم تضبط، قال علي بن المديني: "كان حماد بن سلمة ضاع كتابه عن قيس بن سعد في طريق مكة، وكتبها بحفظه"[٥].

وقال أحمد: "عبدالله بن رجاء زعم أن كتبه كانت ذهبت، فجعل يكتب من حفظه"[٦]، وقال: " ابن لهيعة كانوا يقولون احترقت كتبه، وكان يؤتى بكتب الناس فيقرأها"[٧]. وذكر الأثرم عن أحمد أنه أنكر حديثا، فقيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: "إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس

(١) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١١٤: ٧.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣٧٦: ٥. وانظر: الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص: ٦٠٨.

(٣) أبو زرعة الدمشقي، "تاريخ أبي زرعة"، ص: ٤٣٣، وانظر الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٢٤٧: ١٢-٣٠٧: ١٣.

(٤) ابن أبي خيثمة، "تاريخ ابن أبي خيثمة—السفر الثالث-"، ٣٦١: ٢. وانظر أمثلة أخرى في الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٣٧: ٢؛ الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤٢١: ١٣، الخطيب ، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٥٤.

(٥) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٥٣: ٢-٢٩: ٣. وقيل في سبب ضعف حماد في قيس أنه كتب حديثه على باب ثم محاه. انظر الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص: ٣٨٣.

(٦) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢٥٢: ٢.

(٧) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢٩٥: ٢.

بشيء يعتمد"[١].

وقال وكيع: "قد نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان قد دفن كتبه"[٢].

ومن ذلك أن أحمد بن عمر الوادي انهدمت داره، وتقطعت الكتب، فاختلط عليه حديث شيوخه، فكان إذا حدث من كتبه المتقطعة أو المنقولة منها خلط حديث شيوخه بعضهم في بعض[٣].

وقال ابن معين: "لما قدمت مصر بلغني أن نعيم بن حماد يأخذ كتب ابن المبارك من غلام يكون بعسقلان، فقلت له: بلغني أنك تأخذ كتب ابن المبارك من غلام سمعه خاله من ابن المبارك فتحدث بها، فقال لي: إنما كتابي أصابه ماء فدرس بعضه، فأنا أنظر في بيان هذا، فإذا أشكل علي حرف نظرت في كتابه، ثم أنظر في كتابي فأعرفها، فإما أن أكتب منه شيئا لا أعرفه، أو أصلح منه كتابي، فمعاذ الله"[٤].

وقد ذكر ابن حبان من أصناف المجروحين: "من كتب الحديث إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه كان يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها، أو يكون له سماع فيها، كابن لهيعة وذويه"[٥].

قال الخطيب: "وفي المحدثين من لا يستجيز أن يلحق في كتابه ما درس منه، وإن كان محفوظا، وممن سمي لنا أنه كان يسلك هذه الطريقة عبدالله بن إبراهيم البزاز، فإن بعض كتبه احترق وأكلت النار من حواشيه بعض الكتابة، ووجد نسخ بما احترق، فلم ير أن يستدرك المحترق من تلك النسخ، واستدراك مثل هذا عندي جائز إذا وجد نسخة يوثق بصحتها وتسكن النفس إليها، ولو بين ذلك في حال الرواية كان أولى، وهو بمثابة استثبات الحافظ ما

(١) عبدالرحمن بن رجب، "شرح علل الترمذي". تحقيق همام عبدالرحيم. (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧ هـ)، ٢: ٧٥٥.

(٢) أبو داود، "سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني"، ص: ٢٠٨.

(٣) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢٦٧: ٣. وانظر أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله"، ٤٦٠: ٢؛ الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ١٥٢.

(٤) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٥٤.

(٥) ابن حبان، "المجروحين"، ٧٣: ٢.

شك فيه من كتاب غيره، أو حفظه"[١].

رابعها: أن يكون الناقل من أصول الراوي غير أمين في نقله، فيزيد في الأصول والنسخ وينقص، ويدخل فيها ما ليس منها، فمن اعتمد عليها وقع في الخطأ والوهم، ومن ذلك أن أحمد ذكر حديثا رواه محمد بن عبدالله الأنصاري، فضعفه، وقال: "كانت كتب الأنصاري ذهبت في فتنة، فكان بعد يحدث من كتب غلامه أبي حكيم، أراه قال: فكان هذا من ذاك"[٢]. يعني ما يقع في حديثه من الخلل[٣]. وكان هذا الغلام قد أدخل في كتبه ما ليس من حديث الأنصاري[٤].

ومن ذلك أن يحيى بن عبدك روى عن مسدد حديثا استنكره أبو زرعة، قال البرذعي: "فكتبت إلى يحيى، فكتب إلي: لا جزى الله الوراق عني خيرا، أدخل لي أحاديث المعلى بن أسد في أحاديث مسدد، ولم أميزها منذ عشرين سنة، حتى ورد كتابك، وأنا أرجع عنه"[٥].

ولذا ذكر ابن الصلاح شروطا في مقابلة النسخة على الأصل منها: "أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل، بل صحيح النقل قليل السقط"[٦].

وذكر ابن حبان من أصناف المجروحين: "ومنهم من امتحن بابن سوء أو ورَّاق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناحيتهم، فكانوا يقرؤون عليه، ويقولون له: هذا من حديثك، فيحدث به، فالشيخ في نفسه ثقة، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره ولا الرواية عنه؛ لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة"[٧]، وكل ذلك يدل على غفلة

(١) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٥٤.

(٢) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٩١: ٤.

(٣) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٣٦: ٧.

(٤) ابن أبي حاتم، "علل الحديث"، ٢٤٢: ٣؛ الخطيب، "تاريخ بغداد"، ٤٠٥: ٣.

(٥) أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٥٨٠: ٢.

(٦) عثمان بن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر. (ط١، سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦هـ)، ص: ١٩٣.

(٧) ابن حبان، "المجروحين"، ٧٥: ٢. وانظر أمثلة على ذلك في ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٣١: ٤؛ أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٤٠٤: ٢؛ ابن حبان، "المجروحين"، ٤٠: ٢.

الراوي وعدم تيقظه، وضعف ضبطه حينما لا يميز حديثه من حديث غيره.

وأحيانا يكون الاختلاف في مصنفات الراوي بسبب المستملي أو من يعرض على الشيخ كما قيل في عرض حبيب على مالك[١] .

خامسها: رداءة الخط، أو دقته، ومن هنا كانت نصيحة الإمام أحمد لابن عمه حنبل بن إسحاق حينما رآه يكتب خطا دقيقا: " لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك"[٢].

وقد يكون لتدقيق الخط أسبابه، لكنه لا ينبغي إلا لعذر وفي نطاق محدود، فهو قد يؤدي لصعوبة القراءة، ووقوع الوهم في النقل من الكتاب، قال الخطيب: "لا ينبغي أن يكتب الطالب خطا دقيقا إلا في حال العذر، مثل أن يكون فقيرا لا يجد من الكاغد سعة، أو يكون مسافرا فيدقق خطه ليخف حمل كتابه، وأكثر الرحالين يجتمع في حاله الصفتان اللتان يقوم بهما له العذر في تدقيق الخط.."[٣]، وقيل لطالب الحديث: "لم تدقق الخط؟ فقال: لقلة الوَرِق والوَرَق، والحمل على العنق"[٤]، وقد يؤدي ذلك إلى تقارب الكلمات أو تباعد الحروف، ومن ذلك أنه وقع في بعض روايات صحيح البخاري: "وقال عمر وابن عوف"، على أن الواو عاطفة، والصواب: عمرو بن عوف[٥].

سادسها: عدم ضبط الكتابة أو تداخلها، فيكون ذلك سببا في دخول حديث في حديث، أو اشتباه الراوي بغيره، ومنه قول أحمد في يونس بن يزيد: "لم يكن يعرف الحديث، يكتب أول الكتاب: الزهري عن سعيد، وبعضه الزهري، فيشتبه عليه"[٦]، وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصعب بن سلام: "تركنا حديثه، وذلك أنه جعل يملي علينا عن شعبة

(١) ينظر ابن معين، "تاريخ ابن معين برواية ابن محرز"، ٦٣: ١.

(٢) ينظر: الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٦١: ١.

(٣) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٦١: ١. باختصار.

(٤) السمعاني، "أدب الإملاء والاستملاء"، ص: ١٦٩.

(٥) الحسين بن محمد الجياني. "تقييد المهمل في تمييز المشكل". تحقيق علي العمران. (ط١، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ)، ٦٢٢: ٢؛ ابن حجر، "فتح الباري"، ١٩: ٥. وينظر البخاري، "صحيح البخاري"، ١٠٦: ٣.

(٦) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢٤٨: ٩.

أحاديث، فذهبت إلى وكيع فألقيتها عليه، قال: من حدثك بهذا؟ فقلت: شيخ ههنا، قال: هذه الأحاديث كلها حدثنا بها الحسن بن عمارة، فإذا الشيخ قد نسخ حديث الحسن بن عمارة في حديث شعبة "(١).

سابعها: قد يؤدي التصاق أوراق الكتاب الأصل إلى الخطأ والوهم حال النقل منه، ومنه قول أحمد بن علي الأبار: "قلت لهشام بن عمار: يا أبا الوليد: حدثكم صدقة، عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن أبي الدنيا، قال: قال رسول اللهﷺ: «من جاء إلى الجمعة فليغتسل» فقال: نعم، قال أبو العباس الأبار: ورأيت في حديث أهل حمص عن عمر بن قيس، عن أبي الدرداء، وأظنه التزق في كتابه فصار: عن أبي الدنيا"(٢).

وقد استنكر أحمد حديثا رواه أبو اليمان، عن شعيب، عن الزهري، وصوَّب أنه عن شعيب، عن ابن أبي حسين، عن أنس، وبيَّن سبب وهم أبي اليمان، فقال: "كتاب شعيب، عن ابن أبي حسين ملصق بكتاب الزهري. قال: فبلغني أن أبا اليمان حدثهم به عن الزهري، وليس له أصل، كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري، إذ كان به ملصقا"(٣).

الثاني: أسباب تتعلق بحال الناقل: ويمكن بيانها بما يلي:

أولها: الكبر في السن ولا سيما مع ضعف البصر، وذلك أن الراوي قد يحصل له ضعف في بصره، أو تغير وغفلة في ضبطه في آخر عمره، فيهم في نقله من أصوله، ومن ذلك ما ذكره ابن حجر والسخاوي في سياق الاعتذار للحاكم بأنه صنف المستدرك في آخر عمره وقد حصل له تغير وغفلة، فوقع له أخطاء وأوهام، وقد اخترمته المنية قبل أن يحرره، وهو إنما ينقل من أصوله المكتوبة إلى مصنفه المستدرك(٤).

---

(١) ابن معين، "معرفة الرجال برواية ابن محرز"، ٢: ٧٥-٧٨.

(٢) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٤٥.

(٣) المزي، "تهذيب الكمال"، ١٥٢: ٧. وكان أبو اليمان يصر على هذا الوهم، وقد اختلف النقاد في سبب وهمه، ينظر: أبو زرعة الرازي، "أسئلة البرذعي لأبي زرعة"، ٧٤٦: ٢؛ أبو زرعة الدمشقي، "تاريخ أبي زرعة الدمشقي"، ص: ٤٥٦؛ ابن أبي حاتم، "علل الحديث"، ٤٨: ٢؛ الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٣٢٣: ١٠.

(٤) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٢٣٣: ٥؛ السخاوي، "فتح المغيث"، ٥٤: ١. وانظر المعلمي، =

ثانيها: انشغال الذهن وقلة التركيز حال النقل، أو الضعف في القراءة، فيؤدي إلى انتقال البصر من حديث إلى آخر وغير ذلك من الأوهام، ومنه أن هشام بن إسماعيل روى عن محمد بن شعيب ابن شابور، عن عبدالله بن العلاء بن زبر، عن سالم، عن أبيه، عن النبيﷺ: أنه صلى فترك آية، فلما انصرف قال: أفيكم أُبي؟ ... فذكر الحديث، قال أبو حاتم: هذا وهم، دخل لهشام بن إسماعيل حديث في حديث، نظرت في بعض أصناف محمد بن شعيب، فوجدت هذا الحديث رواه محمد بن شعيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن النبيﷺ صلى فترك آية... هكذا مرسل، ورأيت بجنبه حديث عبدالله بن العلاء، عن سالم، عن أبيه، عن النبيﷺ: أنه سئل عن صلاة الليل، فقال: مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح...، فعلمت أنه قد سقط على هشام بن إسماعيل متن حديث عبدالله بن العلاء، وبقي إسناده، وسقط إسناد حديث محمد بن يزيد البصري، فصار متن حديث محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبدالله بن العلاء بن زبر، وهذا حديث مشهور يرويه الناس عن هشام بن عروة"(١).

وهذا مما يُعتذر به للرواة العدول، كما في اعتذار المعلمي لابن المذهب حينما طُعن فيه: "الذي يظهر لي أن ابن المذهب كان يتعاطى التخريج من أصول بعض الأحاديث، فيكتب الحديث من طريق شيخ من شيوخه، ثم يتصفح أصوله فإذا وجد ذاك الحديث قد سمعه من شيخ آخر بذاك السند كتب اسم ذاك الشيخ مع اسم الشيخ الأول في تخريجه وهكذا، وهذا الصنيع مظنة للغلط، كأن يريد أن يكتب اسم الشيخ على حديث فيخطئ فيكتبه على حديث آخر، أو يرى السند متفقا فيتوهم أن المتن متفق، وإنما هو متن آخر، وأشباه ذلك"(٢).

ثالثها: أن الناقل قد يعتمد على حفظه في بعض نقله حال النقل، والحفظ خوان، فينقل دون الرجوع للأصل، والتأمل فيه، ثقة بذاكرته، وهذا يقع لمن يجمع بين الحفظ

=

"التنكيل"، ٦٩٢: ٢.

(١) ابن أبي حاتم، "علل الحديث"، ٤٨: ٢. وانظر مثالا آخر في الجياني. "تقييد المهمل"، ٩٠١: ٣.

(٢) المعلمي، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، ٤٤٦: ١.

والكتاب، قال أحمد: "قال عفان: حدثنا يوما همام بن يحيى، قال فقلت له: إن يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد عن قتادة ذكر خلاف ذلك الحديث، قال: فذهب فنظر في الكتاب، ثم جاء فقال: يا عفان ألا تراني أخطئ وأنا لا أعلم، قال عفان: وكان همام إذا حدثنا بقرب عهده بالكتاب فقلما كان يخطئ"(١)، ولذا قال أحمد: "من سمع من همام بآخره فهو أجود؛ لأن هماما كان في آخر عمره أصابته زمانة فكان يقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطئ"(٢).

وقال الرامهرمزي: "حدثنا الحسن بن المثنى، ثنا محمد بن خلاد، ثنا يحيى بن سعيد، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه كان يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير بعد ما يغيب الشفق، ويزعم أن النبيﷺ يجمع بينهما» قال يحيى: حدثت بهذا الحديث ست عشرة سنة بمكة، فكنت أقول: (قبل أن يغيب الشفق)، ثم نظرت في كتابي، فإذا هو (بعد ما يغيب الشفق)"(٣).

رابعها: أن الناقل قد يسبق إلى ذهنه معنى، فيظنه المقصود بالحديث، فيتصرف فيه ويرويه بالمعنى، ومن ذلك ما ذكره الخطيب: "أخبرنا يوسف بن رباح، ثنا أبو بكر المهندس، ثنا أبو يعلى، ثنا أبو حفص الفلاس، ثنا يحيى القطان، أنا ابن جريج، عن عطاء، قال: أرسل ابن الزبير إلى ابن عباس، وكان الذي بينهما حسنا (عليه السلام) فقال: إن هذا العيد قد حضر، فكيف أصنع؟ قال: فأرسل إليه ابن عباس: «ابدأ بالصلاة قبل الخطبة، ولا تؤذن، ولا تقم» قال: فساء الذي بينهما، فأذن، وأقام، وخطب قبل الصلاة". هكذا كان في أصل سماع يوسف بن رباح، عن المهندس بخط الوراق: وكان الذي بينهما حسنا (عليه السلام)، ونرى أن الوراق ظنه حسن بن علي، فزاد من عنده: (عليه السلام)، وإنما أخبر عطاء أن الحال كانت بين ابن عباس وبين ابن الزبير جميلة، ولما قرأناه على ابن رباح وقفته على هذا

(١) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٥٧: ١. وانظر ابن معين، "معرفة الرجال برواية ابن محرز"، ٥٣: ٢.

(٢) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٣٥٧: ١.

(٣) الرامهرمزي، "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، ص: ٣٨٨؛ الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٢٠.

الخطأ، فأمر بالضرب على (عليه السلام)"[١].

وروى الخطيب عن شيخه أبي بكر البرقاني بسنده عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللهﷺ: «ضرس الكافر مثل أحد، وفخذه مثل البيضاء، ومقعده من النار كما بين قديد ومكة، وكثافة جلده اثنان وأربعون ذراعا بذراع الجبار»، ثم قال الخطيب: "كان في أصل سماع البرقاني: «بذراع الجبار عز وجل» وعليه تصحيح، وهذا يدل على أنه كان في الأصل الذي نقل منه هكذا، ونرى أن الكاتب سبق إلى وهمه أن الجبار في هذا الموضع هو الله تعالى، فكتب: (عز وجل)، ولم يعلم أن المراد أحد الجبارين الذين عظم خلقهم وأوتوا بسطا في الجسم، كما قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ﴾[المائدة: ٢٢]"[٢].

(١) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٤٣.

(٢) الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٤٣.

المبحث الخامس: وسائل كشف الوهم في النقل:

إن النقل من الكتب ونسخها حاجة بشرية وضرورة علمية لتداول الكتب ونشر العلم واستمراره ودوام نفعه، وما كان للسنة النبوية أن تصل إلينا إلا من خلال النقل والنسخ جيلا بعد جيل، بَيْد أن النقل لا يخلو من آفات كالسقط والزيادة والتصحيف والتحريف وغيرها تحد من الانتفاع بالكتب، وقد تغير اللفظ وتحيل المعنى، ولذا اتخذ المحدثون وسائل لكشف الأوهام التي تقع حال النقل من الكتب.

ويمكن القول إن من أهم وسائل كشف الوهم في النقل ما يلي:

الأولى: معارضة ومقابلة النسخة بالأصل المنقول منه، قال هشام بن عروة: "قال أبي: كتبت؟ قلت: نعم، قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: لم تكتب"(١)، وقال الخليل بن أحمد: "إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات تحول بالفارسية من كثرة سقطه"(٢)، وقال الخطيب: "يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل"(٣)، ومن ذلك العودة إلى أصول الراوي العتيقة كما سبق.

وقد يتبين من خلال مقارنة كتاب الراوي عن شيخه برواية غيره من أقرانه وقوع خطأ في النقل من أصل الشيخ(٤).

الثانية: أن ينص إمام على خطأ الراوي بسبب النقل، ومنه قول دُحيم: "كان سليمان- يعني ابن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل- صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل"(٥). "يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء، ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل، فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به"(٦).

---

(١) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ٤٥٣: ٢.

(٢) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٧٥: ١.

(٣) الخطيب، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، ٢٧٥: ١.

(٤) انظر الخطيب، "الكفاية في علم الرواية"، ص: ٢٤٦.

(٥) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٤٠٦: ٢.

(٦) المعلمي، "حاشية الفوائد المجموعة للشوكاني"، ص: ٤٢.

وقد تقدم قول ابن معين: «من سمع من حماد بن سلمة الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع منه نسخا فهو صحيح"، "يعني أن الخطأ كان يعرض له عندما يحول من أصوله إلى مصنفاته التي يجمع فيها من هنا وهنا، فأما النسخ فصحاح"[(١)].

الثالثة: النظر في القرائن في كتاب الراوي أو كتاب شيخه أو السياق أو حال المصنِّف لاكتشاف الوهم في النقل، ومن ذلك أن مسلما روى عن ابن أبي عمر، عن سفيان، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: (قسم رسول اللهﷺ قسما..)[(٢)]، وقد سقط منه معمر بين سفيان والزهري، وهو في مسند شيخه ابن أبي عمر بإثباته، قال ابن حجر: "رواه مسلم عن ابن أبي عمر، لكنه أسقط منه معمرا بين سفيان والزهري، هكذا في النسخ الصحيحة منه، وتعقبه أبو مسعود في الأطراف بقوله: كذا رواه ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن الزهري، ورواه الحميدي، ومحمد بن الصباح، وسعيد بن عبدالرحمن، عن ابن عيينة، عن معمر، عن الزهري، زادوا فيه معمرا انتهى، وأقره المزي، ونسبته ابن أبي عمر إلى إسقاط معمر غير جيد؛ لما قدمنا من أنه رواه في مسنده بإثباته، وما أظن الوهم فيه إلا من مسلم"[(٣)]، ولعل الوهم وقع له حال النقل من أصوله إلى مصنفه الصحيح.

وقد يتبين من خلال سياق الإسناد أن الناقل وهم في نقله من أصوله، بسبب الاختصار، أو الجمع بين الشيوخ، أو التحويل في الأسانيد، وهذا يقع للمصنفين الذين ينقلون من أصولهم كما سبقت الإشارة إليه في المبحث الثاني، ومنه أن مسلما روى عن أبي بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، ح وحدثنا أبو كريب، وإسحاق الحنظلي، عن محمد بن بشر، عن مسعر، ح وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن مسعر، كلهم عن سعد بن إبراهيم، عن عبد الله بن شداد، عن علي: (ما جمع رسول اللهﷺ أبويه لأحد غير سعد بن

(١) المعلمي، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، ٤٥٣: ١.

(٢) مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، ١: ١٣٢ح١٥٠.

(٣) ابن حجر، "تغليق التعليق"، ٣٥: ٢. وانظر المزي، "تحفة الأشراف"، ٢٩٨: ٣. وانظر أمثلة أخرى في الجياني. "تقييد المهمل"، ٣: ٨٤٣؛ المزي، "تهذيب الكمال"، ٤٦١: ١٠؛ ابن حجر، "فتح الباري"، ١٥٣: ١٣. وقد نبه المزي على وهم آخر في النقل لمسلم في صحيحه، انظر المزي، "تحفة الأشراف"، ٤١٠: ٧.

مالك)[1]، فسقط سفيان بعد وكيع، قال المزي: "سقط سفيان من كتاب مسلم، قال أبو مسعود: هكذا روى مسلم حديث أبي بكر، عن وكيع، أسقط منه سفيان وتوهم الناس أنه وكيع عن مسعر. وإنما رواه أبو بكر في المسند والمغازي وغير موضع عن وكيع، عن سفيان، عن سعد ين إبراهيم"[2].

(١) مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، ٤: ١٨٧٦ح٢٤١١.

(٢) المزي، "تحفة الأشراف"، ٤١٠: ٧. وقارن بابن أبي شيبة، "المصنف"، ٦: ٣٧٥ح ٣٢١٤٥.

المبحث السادس: ضوابط الإعلال بالوهم في النقل، وأثره في الراوي:

لا شك أن الإعلال بالوهم في النقل من الطرق التي استعملها النقاد في نقد المرويات، وهذا النقد له ضوابطه التي يمكن بيانها بما يلي:

الأول: لابد من تمييز رواية الراوي من أصوله، أو نسخه، أو مصنفاته قبل الإعلال بالوهم في النقل، ويمكن ذلك من خلال نص إمام، أو معرفة أنه حدث في بعض البلاد من أصوله أو نسخه أو مصنفاته، أو النص على تاريخ معين حدَّث فيه من أحدها، أو معرفة حادثة ما كأن يكون حدث من نسخه بعد احتراق أصوله أو سرقتها، أو أن يُعرف أن التلميذ أخذ من أصول شيخه أو نسخه أو مصنفاته، ومن ذلك قول أحمد: "كل ما سمعنا من غندر من أصل كتابه قرأه علينا، إلا حديثا واحدا"(١)، وقال ابن عدي: "عبدالوهاب الخفاف روى الأصناف كلها عن ابن أبي عروبة"(٢)، وتميز بعض الرواة عن حماد بن سلمة برواية مصنفاته(٣)، وكما سبق في المبحث الرابع أن ابن لهيعة حدَّث من نسخ لم تضبط لما احترقت أصوله.

الثاني: أن الوهم في النقل له أثر في تحديد درجة الراوي في **حال كثرة الأوهام** في النقل أو فحشها، فهي تدل على غفلة الراوي وعدم تيقظه، وضعف ضبطه، أو تساهله حال النقل، ومن ذلك أن سليمان بن عبدالرحمن ابن بنت شرحبيل صدوق يخطئ(٤)، وسبب خطئه ما ذكره دُحيم: "كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل"(٥)، ومنه أن الدراوردي كانت أصوله صحيحة، لكنه يتساهل فيحدث من نسخ منقولة لم تضبط فيخطئ، فكان لذلك أثره في الحكم عليه، قال أحمد: "إذا حدث من كتابه

(١) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله"، ١٧٥: ٢.

(٢) ابن عدي، "الكامل"، ٤٥١: ٤.

(٣) ينظر: ابن سعد، "الطبقات الكبرى"، ٣٠١: ٧؛ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣١٥: ١؛ المزي، "تهذيب الكمال"، ١٧٣: ٢٠. وانظر أمثلة أخرى في: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤١٧: ٣؛ المزي، "تهذيب الكمال"، ٨ : ٤١٠.

(٤) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص: ٢٥٣.

(٥) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٤٠٦: ٢.

فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس أوهم، وكان يقرأ من كتبهم فكان يخطئ، وربما قلب حديث عبدالله العمري يرويها عن عبيدالله بن عمر"[(١)]، وقال: "ليس الشأن في تصنيفه، إن كان في أصل كتابه وإلا فلا شيء"[(٢)]، وقال أحمد: "أبو عوانة كان بأخرة يقرأ من كتب الناس فيقرأ الخطأ، فأما إذا كان من كتابه فهو ثبت"[(٣)].

الثالث: أن وقوع الوهم في النقل **نادرا** لا يضر؛ إذ لا يسلم منه أحد، ومن ذلك ما وقع لأحمد بن سنان وهو ثقة حافظ[(٤)]، فيما ذكره ابن أبي حاتم قال: "حضرت أحمد بن سنان، وقد حدثنا عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة، عن أبي بردة، عن أبي موسى..، فقال أبي لأحمد بن سنان: إنما هو (عن أبي حمزة، عن أبي بردة)، فأبى أن يقبل، ثم صار أبي إلى محمد بن عبادة فسأله أن يخرج له حديث يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، فأخرج كتابه فإذا هو (حماد بن سلمة، عن أبي حمزة) كما قال أبي، فكتبنا عن ابن عبادة هذا الحديث، ثم أخبر أبي ابني أحمد بن سنان بأنه وجد في كتاب ابن عبادة: (عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة) كما قال أبي، فتحيرا وقالا: ننظر في الأصل، فلما كان الغد حملوا إلى أبي أصل أحمد بن سنان: (عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة) معجما على الحاء والزاي كما قال أبي، وقالا: وقع الغلط في **التحويل**، فحدثنا أحمد بن سنان من الرأس: (عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن أبي بردة، عن أبي موسى)، كما قال أبي، واعتذروا من ذلك"[(٥)]، ولا شك أن الإعلال بالوهم في النقل من كتاب إلى آخر بسبب انتقال البصر من حديث إلى آخر، أو الذهول أو غيرهما عمل به النقاد الذين عاصروا الرواة، واطلعوا على كتب الرواة وأصولهم كما تقدم[(٦)]، ولم يقتصر العمل

(١) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ٤٢٩: ١.
(٢) ابن رجب، "شرح علل الترمذي"، ٧٥٨: ٢.
(٣) الفسوي، "المعرفة والتاريخ"، ١٦٩: ٢.
(٤) ابن حجر، "تقريب التهذيب"، ص: ٨٠.
(٥) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣٥٣: ١.
(٦) انظر أمثلة أخرى في البيهقي، "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي"، ص: ١٩٦-٢١٦- ٢٤٤؛ الخطيب، "الفصل للوصل المدرج في النقل"، ٧١١: ٢.

به على النقاد الأوائل، بل استخدمه من بعدهم، ويمكن نسبة الخطأ في حديث الراوي إليه، **وهو مما يعتذر به للمصنفين**، ومن ذلك أن مسلما روى عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي كريب محمد بن العلاء، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي..»"[(١)].

قال المزي: "رواه مسلم عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب، ثلاثتهم عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ووهم عليهم في ذلك، إنَّما رووه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، كذلك رواه الناس عنهم، كما رواه ابن ماجه[(٢)] عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه، ومن أدلِّ دليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه: أنه ذكر أولا حديث أبي معاوية، ثم ثنَّى بحديث جرير –عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد–، وذكر المتن وبقية الإسناد عن كل واحد منهما، ثم ثلَّث بحديث وكيع، ثم ربَّع بحديث شعبة ولم يذكر المتن، ولا بقية الإسناد عنهما (أي عن وكيع وشعبة)، بل قال: عن الأعمش بإسناد جرير وأبي معاوية بمثل حديثهما...إلى آخر

(١) مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.(ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ).٤: ١٩٦٧ح ٢٥٤٠.

(٢) محمد بن ماجه، "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. (ط١، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٨٣م). ١: ٥٧ح ١٦١، لكن وقع في المطبوع (عن أبي هريرة) وهذا خطأ قديم في بعض النسخ، قال ابن حجر: "وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه، عن أبي معاوية فقال: (عن أبي سعيد) كما قال الجماعة، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلاف، ففي بعضها: (عن أبي هريرة) وفي بعضها: (عن أبي سعيد)، والصواب عن أبي سعيد؛ لان ابن ماجه جمع في سياقه بين جرير ووكيع وأبي معاوية، ولم يقل أحد في رواية وكيع وجرير إنما عن أبي هريرة، وكل من أخرجها من المصنفين والمخرجين أورده عنهما من حديث أبي سعيد، وقد وجدته في نسخة قديمة جدا من ابن ماجه قرئت في سنة بضع وسبعين وثلاثمائة وهي في غاية الإتقان، وفيها: (عن أبي سعيد)، واحتمال كون الحديث عند أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد وأبي هريرة جميعا مستبعد؛ إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة، فلما كان غالب ما وجد عنه ذكر أبي سعيد دون ذكر أبي هريرة، دل على أن في قول من قال عنه عن أبي هريرة شذوذا". ابن حجر، "فتح الباري"، ٣٥: ٧.

كلامه، فلولا أن إسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما جمعهما جميعا في الحوالة عليهما، والوهم يكون تارة في الحفظ، وتارة في القول، وتارة في الكتابة، وقد وقع الوهم منه ههنا في الكتابة"(١).

ومن ذلك أنه وقع في صحيح البخاري: "قال الزهري: وأخبرني عبيدالله بن عبدالله، وسعيد عن النبيﷺ"، والصواب عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك، وجزم الجياني بأن الوهم فيه من البخاري(٢)، قال ابن حجر: "الخطب فيه يسير، من سبق القلم من عبدالرحمن إلى عبدالله"(٣)، يعني حال النقل.

الرابع: لابد من التمييز في الوهم الناشئ من النقل من كتب الراوي، فقد يكون من الراوي نفسه، وقد يكون من الرواة عنه أو ممن نقل له من أصوله أو نسخه أو مصنفاته كما سبق، ومن ذلك أن موسى بن هارون الحمال سئل عن حديث لمشكدانة، فقال: "أخطأ إبراهيم الحربي، فقيل له: إنما نسألك عن حديث لمشكدانة وتقول أخطأ إبراهيم الحربي؟ فقال: نعم خرج إبراهيم له المسند، فأخطأ في النقل"(٤)، وأحيانا يختلف النقاد في تحميل مسؤولية الوهم في النقل، ولذا ينبغي التأني في نسبة الخطأ إليه(٥).

الخامس: لابد من التفريق بين أخطاء المصنفين والرواة عنهم في الكتب الحديثية،

(١) المزي، "تحفة الأشراف"، ٣٤٣: ٣. وقال أبو مسعود الدمشقي: "هذا وهم، والصواب من حديث أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد لا عن أبي هريرة" الجياني، "تقييد المهمل"، ٩١٦: ٣. وكذا قال الدارقطني، "علل الدارقطني"، ١٠٦: ١٠. قال أبو نصر السجزي: "ومن الناس من ينسب مسلما فيه إلى الوهم" الجياني، "تقييد المهمل"، ٩١٨: ٣ . وقد رجح ابن حجر أن الوهم ممن دون مسلم، ينظر ابن حجر، "فتح الباري"، ٣٥: ٧.

(٢) الجياني، "تقييد المهمل"، ٦٨٦: ٢. وينظر البخاري، "صحيح البخاري"، ١٣٣: ٥، "التاريخ الكبير"، ٣٠٧: ٥.

(٣) ابن حجر، "هدى الساري"، ص: ٣٦٩. وانظر مثالا آخر في صحيح البخاري، نبه عليه ابن حجر، "فتح الباري"، ٤٣٠: ٧ ، ٤٧١: ٨.

(٤) ابن عدي، "الكامل"، ٢٣٥: ١.

(٥) انظر أمثلة في الجياني؛ "تقييد المهمل"، ٧٢٣: ٢، ٧٩٢: ٣؛ بن حجر، "فتح الباري"، ٤٧٩: ١٠.

وأخطاء النساخ[١]، ومحققي الكتب في عصرنا، فضلا عن الكتب المطبوعة بلا تحقيق علمي.

السادس: لابد من التمييز بين أوهام الرواة والنساخ حال النقل من جهة، والتغيير المتعمد للمصنفات من جهة أخرى، فبعض رواة المصنفات أو النساخ يُغير في النسخة ما يظنه خطأ من غير بيان، وقد يكون الصواب ما كتبه المصنف، والأصل عدم التغيير، والتنبيه على ما يظنه خطأ في الحاشية[٢].

(١) انظر أمثلة في ابن ماجه. "السنن"، ١: ٣٥٣ح١١١٤؛ الجياني، "تقييد المهمل"، ٢: ٧٥٨-٧٥٩؛ ابن القيم، "زاد المعاد"، ٤١٩: ١٠؛ السخاوي، "فتح المغيث"، ٦٣: ٤.

(٢) ينظر القاضي عياض، "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع". تحقيق أحمد صقر. (ط١، مصر: دار التراث، ١٣٧٩هـ). ص: ١٨٥.وانظر أمثلة على تغيير الرواة لما ظنوه خطأ مع صحة الأصل في الجياني، "تقييد المهمل"، ٢: ٥٩٧-٦٧١-٦٧٢-٧٤٢، ٧٩٦: ٣.

الخاتمة

يمكن تلخيص أبرز نتائج البحث بما يلي:

- النقل من الكتب ونسخها حاجة بشرية وضرورة علمية لتداول الكتب ونشر العلم واستمراره ودوام نفعه، وهو واقع حديثي، فما كان للسنة النبوية أن تصل إلينا إلا من خلال النقل والنسخ جيلا بعد جيل.
- أنواع الوهم في الكتب متنوعة، ومن أدقها الوهم في النقل حال الكتابة.
- لا يخلو النقل من آفات كالسقط والزيادة والتصحيف والتحريف وغيرها تحد من الانتفاع بالكتب، وقد تغير اللفظ وتحيل المعنى.
- تنوعت طرق الرواة في كتابة الحديث عن الشيوخ، وتعددت كتب الرواة إلى أصول ونسخ وأطراف ومصنفات، وقد يتطرق الخلل إليها كلها.
- تعددت أسباب وهم الراوي في النقل، لكنها تعود في الجملة إلى أسباب متعلقة بالكتاب، وأسباب متعلقة بحال الناقل.
- اتخذ المحدثون وسائل متنوعة لكشف الأوهام التي تقع حال النقل من الكتب.
- كثرة الأوهام في النقل من الكتب لها أثر في تحديد درجة الراوي، فهي تدل على غفلة الراوي وعدم تيقظه، وضعف ضبطه.
- الإعلال بالوهم في النقل من كتاب إلى آخر عمل به النقاد الذين عاصروا الرواة، واطلعوا على كتب الرواة وأصولهم، واستخدمه من بعدهم، ويمكن نسبة الخطأ في حديث الراوي لذلك بضوابطه.

ويوصي البحث بالعناية في هذه القضية عند التطبيق، والتنبه إلى دقائق العلل، وأسباب تطرق الخلل إلى المرويات، ولا شك أن الاطلاع على خفايا النقد مما يبرز جهود المحدثين النقدية، ودقة نقدهم.

ويؤكد على التمييز بين أوهام رواة الكتب من جهة، والتغيير المتعمد للمصنفات من جهة أخرى، وينبه إلى ضرورة التنبه إلى أخطاء النساخ ومحققي الكتب في عصرنا، فضلا عن الكتب المطبوعة بلا تحقيق علمي.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

أبو داود، سليمان السجستاني."سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني". تحقيق محمد العمري. (ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ).

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. "الجرح والتعديل". (ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٢٧١ هـ).

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. العلل". تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف سعد الحميد. (ط١، الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ).

ابن حبان، محمد بن حبان. "المجروحين". تحقيق محمود إبراهيم.(ط ١،حلب:دار الوعي،١٣٩٦ هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "إتحاف المهرة من أطراف العشرة". تحقيق زهير الناصر.(ط١،المدينة المنورة: مركز خدمة السنة،١٤١٥هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". تحقيق محب الدين الخطيب.(ط١، بيروت: دار المعرفة ، ١٣٧٩هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "تهذيب التهذيب. (ط١، الهند: دائرة المعارف، ١٣٢٦هـ).

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد. "شرح علل الترمذي". تحقيق همام عبدالرحيم. (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧ هـ).

ابن سعد، محمد بن سعد. "الطبقات الكبرى". تحقيق إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار صادر،١٩٦٨ م).

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن. "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق نور الدين عتر. (ط١، سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦هـ).

ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله. "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء".(ط١، بيروت: الكتب العلمية).

ابن عدي، عبدالله بن عدي. "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق عادل أحمد.(ط١،بيروت:الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).

ابن ماجه، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجه". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (ط١، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٨٣م).

ابن معين، يحيى بن معين. "معرفة الرجال برواية ابن محرز". تحقيق محمد كامل.(ط١، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ).

ابن معين، يحيى بن معين. "تاريخ ابن معين برواية الدوري". تحقيق أحمد نور.(ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ).

أحمد، أحمد بن حنبل. "العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبدالله". تحقيق وصي الله عباس .(ط ٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢ هـ).

أحمد، أحمد بن حنبل."سؤالات أبي داود للإمام أحمد". تحقيق زياد منصور.(ط ١،المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤ هـ).

البخاري، محمد بن إسماعيل، "صحيح البخاري". تحقيق محمد زهير الناصر.(ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ).

الترمذي، محمد بن عيسى. "العلل الصغير الملحق بآخر جامع الترمذي". تحقيق بشار عواد.(ط١، بيروت: دار الغرب ، ١٩٩٨م).

الحاكم، محمد بن عبدالله. "معرفة علوم الحديث". تحقيق معظم حسين.(ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧ هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق بشار عواد. (ط١،بيروت:دار الغرب،١٤٢٢هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي . "تقييد العلم". (ط١، بيروت: إحياء السنة).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي."الكفاية في معرفة أصول علم الرواية". تحقيق إبراهيم حمدي. (ط١، المدينة المنورة: المكتبة العلمية).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق محمود الطحان. (ط١، الرياض: مكتبة المعارف).

الدارقطني، علي بن عمر. "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق محفوظ الرحمن.(ط١،الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥ هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم. "أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي". تحقيق سعدي

الهاشمي.(ط١، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ).
الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن. "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي". تحقيق محمد الخطيب.(ط٣، بيروت: دار الفكر ، ١٤٠٤هـ).
السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". تحقيق علي حسين.(ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ).
السمعاني، عبدالكريم بن محمد. "أدب الإملاء والاستملاء". تحقيق ماكس. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٠١ هـ).
السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق نظر الفريابي. (ط١، الرياض: دار طيبة،١٤١٤هـ).
الصنعاني، محمد بن إسماعيل. "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار". تحقيق محمد محب الدين. (ط١،الرياض:مكتبة الرشد، ١٤٣٢ هـ).
العقيلي، محمد بن عمرو. "الضعفاء الكبير". تحقيق عبدالمعطي قلعجي.(ط١، بيروت: المكتبة العلمية، ١٤٠٤ هـ).
الفسوي، يعقوب بن سفيان. "المعرفة والتاريخ". تحقيق أكرم العمري.(ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).
القاضي عياض، عياض بن موسى. "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع". تحقيق أحمد صقر. (ط١، مصر: دار التراث، ١٣٧٩هـ).
القاضي عياض، عياض بن موسى. "ترتيب المدارك وتقريب المسالك". تحقيق عبدالقادر الصحراوي. (ط١، المغرب: مطبعة فضالة، ١٩٧٠م).
المزي، يوسف بن عبدالرحمن. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق بشار عواد.(ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ).
المزي، يوسف بن عبدالرحمن. "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". تحقيق عبدالصمد شرف الدين. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ).
مسلم، مسلم بن الحجاج ."صحيح مسلم". تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.(ط١،بيروت:دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ).
المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى. "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل". تحقيق محمد

ناصر الدين الألباني. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ).
النسائي، أحمد بن شعيب. "السنن الكبرى". تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ).

Bibliography

'Abu Dawud, Sulayman Al-Sijisataani."Suaalat Abi ‘Ubayd Al-Aajurri Aba Dawud As-Sijistaani". Investigated by: Muhamad Al-‘Amri. (1st edition. Madinah: Islamic University, 1403 AH).

Ibn Abi Haatim, Abdur Rahman bin Muhammad."Al-Jarh Wa At-Ta‘deel". (1st edition. India: Dairat Al-Ma‘aarif, 1271 AH).

Ibn Abi Haatim, Abdur Rahman bin Muhammad. "Al-‘Ilal". Investigated by: A group of researchers under the supervision of Sa‘d Al-Hameed. (1st edition. Riyadh: Al-Humaydi Press, 1427 AH).

Ibn Hibbaan, Muhammad bin Hibbaan."Al-Majruuheen". Investigated by: Mahmud Ibrahim. (1st edition. Allepo: Daar Al-Wa‘y, 1396 AH).

Ibn Hajar, Ahmad bin ‘Ali."Ithaaf Al-Maharah min Atraaf Al-‘Ashara". Investigated by: Zaahir An-Naasir. (1st edition: Madinah: Center for the Service of Sunnah,1415 AH).

Ibn Hajar, Ahmad bin ‘Ali. "Fath Al-Baari bi Sharh Saheeh Al-Bukhaari". Investigated by: Muhibbuddeen Al-Khateeb. (1st edition. Beirut: Daar Al-Ma‘rifat , 1379 AH).

Ibn Hajar, Ahmad bin ‘Ali. "Tahdeeb At-Tahdeeb". (1st edition: India: Daairah Al-Ma‘aarif, 1326 AH).

Ibn Rajab, Abdur Rahmaan bin Ahmad."Sharh ‘Elal At-Tirmidhi". Investigated by: Humam Abdur Raheem. (1st edition, Jordan: Maktabah Al-Manaar, 1407 AH).

Ibn Sa‘d, Muhammad bin Sa‘d."At-Tabaqaat Al-Kubraa". Investigated by: Ihsaan Abaas. (1st edition, Beirut: Daar Saadir,1968).

Ibn Salaah, ‘Uthman bin Abdir Rahmaan."Ma‘rifat Anwaa‘ ‘Uluum Al-Hadeeth". Investigated by: Nuuruddeen Abbas. (1st edition: Syria: Daar Al-Fikr, 1406 AH).

Ibn ‘Abdil Barr, Yusuf bin Abdillaah."Al-Intiqaa fee Fadail Ath-Thalaatha Al-Fuqahaa'". (1st edition: Beirut: Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah).

Ibn ‘Adiyy, Abdullaah bin ‘Adiyy."Al-Kaamil fee Du‘afa Ar-Rijaal". Investigated by: Aadil Ahmad. (1st edition, Beirut: Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, 1418 AH).

Ibn Maajah, Muhammad bin Yazeed."Sunan Ibn Maajah". Investigated by: Muhammad Fuad ‘Abdul Baaqi. (1st edition, Beirut: Daar Ihyaa Al-Kutub Al-‘Arabiyyah, 1983).

Ibn Ma‘een, Yahya bin Ma‘een."Ma‘rifat Ar-Rijaal Bi Riwaayat Ibn Mihriz". Investigated by: Muhammad Kaamil. (1st edition, Damascus: Arabic Language Council, 1405 AH).

Ibn Ma‘een, Yahya bin Ma‘een."Tarikh Ibn Ma‘een bi Riwaayat Ad-Dawri". Investigated by: Ahmad Nuur. (1st edition, Makkah: Center for Scientific Research, 1399 AH).

Ahmad, Ahmad bin Hanbal."‘Al-‘Ilal Wa Ma‘rifat Ar-Rijaal Bi Riwayat Ibnihi ‘Abdullaah". Investigated by: Wasiyyullaah Abbas. (2nd edition, Riyadh: Daar Al-Khaani, 1422 AH).

Ahmad, Ahmad bin Hanbal."Suhaalaat Abi Dawud Lil Imam Ahmad".

Investigated by: Ziyaad Monsur. (1st edition, Madinah: Maktabah Al-‘Uluum wa Al-Hikam, 1414 AH).

Al-Bukhari, Muhammad bin Isma‘īl,"Saheeh Al-Bukhaari". Investigated by: Muhammad Zuhair An-Naasir. (1st edition, Beirut: Daar Tawq An-Najaah, 1422 AH).

Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa."Al-‘Ilal As-Sagheer attached to the end of Al-Jaami‘ At-Tirmidhi”. Investigated by: Bashaar ‘Awaad. (1st edition, Beirut: Daar Al-Garb, 1998).

Al-Haakim, Muhammad bin Abdallh."Ma‘rifat ‘Uluum Al-Hadeeth". Investigated by: Mu‘zam Husayn. (1st edition, Beirut: Daar Al-Kutub Al-‘Ilmiyyah, 1397 AH).

Al-Khatib Al-Baghdaadi, Ahmad bin ‘Ali."Taareekh Baghdaad". Investigated by: Bashaar ‘Awaad. (1st edition, Beirut: Daar Al-Garb,1422 AH).

Al-Khatib Al-Baghdaadi, Ahmad bin ‘Ali. "Taqyeed Al-‘Ilm". (1st edition, Beirut: Ihyaa As-Sunnah).

Al-Khatib Al-Baghdaadi, Ahmad bin ‘Ali, "Al-Kifaayah fee Ma‘rifat Usuul ‘Ilm Ar-Riwaayah". Investigated by: Ibrahim Hamdi. (1st edition, Madinah: Al-Maktabah Al-‘Ilmiyyah).

Al-Khatib Al-Baghdaadi, Ahmad bin ‘Ali, "Al-Jaami‘ li Akhlaaq Ar-Raawi wa Aadaab As-Saami‘". Investigated by: Mahmud At-Tahaan. (1st edition, Riyadh: Maktabah Al-Ma‘aarif).

Ad-Daaraqutni, ‘Ali bin ‘Umar."Al-‘Ilal Al-Waaridat fee Al-Ahaadeeth An-Nabawiyyah". Investigated by: Mahfuz Ar-Rahmaan. (1st edition, Riyadh: Daar Taibah, 1405 AH).

Ad-Dhahabi, Muhammad bin Ahmad. "Siyar A'lam Al-Nubala". Investigated by: Shu'aib Al-Arna'out. (3rd edition, Beirut: Mu'assasatur-Risalah, 1989).

Al-Raazi, ‘Ubaydullaah bin ‘Abdil Kareem."Ajwibat Abi Zur‘a ‘alaa Ashilah Al-Bardha‘i". Investigated by: Sa‘di Al-Haashimi. (1st edition, Madinah: Islamic University, 1402 AH).

Al-Raamharmuzi, Al-Hasan bin Abdur Rahmaan."Al-Muhadith Al-Faasil Bayn Ar-Raawi Wal Waa‘i". Investigated by: Muhammad Al-Khatib. (3rd edition, Beirut: Daar Al-Fikr, 1404 AH).

Al-Sakhawi, Muhammad bin Abdir Rahmaan. "Fath Al-Mugeeth Bi Sharh Alfiyyat Al-Hadeeth". Investigated by: ‘Ali Husayn. (1st edition, Egypt: Maktabah As-Sunnah, 1424 AH).

Al-Sam‘aani, ‘Abdulkareem bin Muhammad."'Adab Al-Imlaa Wal Istimlaa". Investigated by: Marks. (1st edition. Beirut: Daar alkutub aleilmit,1401 h).

Al-Suyuuti, Abdur Rahmaan bin 'Abi bikr."Tadreeb Ar-Raawi Sharh Taqreeb An-Nawawi". Investigated by: Nazar Al-Faryabi. (1st edition. Riyadh: Daar Taibah,1414 AH).

Al-San‘aani, Muhammad bin Isma‘il."Tawdeeh Al-Afkaar Sharh Tanqeeh Al-Anzaar". Investigated by: Muhammad Muhibbuddeen. (1st edition.

Riyadh: Maktabah Ar-Rushd, 1432 AH).

Al-‘Uqaili, Muhammad bin ‘Amru."Ad-Du‘afaa Al-Kabeer". Investigated by: Abdul Mu‘ti Qal‘aji. (1st edition. Beirut: Al-Maktabah Al-‘Ilmiyyah, 1404 AH).

Al-Fasawi, Ya‘qub bin Sufyan."Al-Ma‘rifat Wa At-Taareekh". Investigated by Akram Al-‘Amri. (2nd edition. Beirut: Muasasat Ar-Risaalah, 1401 AH).

Al-Qadi Eyad, Eyad bin Musa."Al-Ilma‘ Ilaa Ma‘rifat Usuul Al-Riwaayat Wa Taqyeed Al-Sama‘". Investigated by Ahmad Saqr. (1st edition. Egypt: Daar Al-Turaath, 1379 AH).

Al-Qadi Eyad, Eyad bin Musa."Tarteeb Al-Madaarik Wa Taqreeb Al-Masaalik". Investigated by: Abdul Qaadir As-Sahraawi. (1st edition. Morocco: Fudaala Press, 1970).

Al-Mizy, Yusuf bin Abdur Rahmaan."Tahdheeb Al-Kamaal fee Asmaa Al-Rijaal". Investigated by: Bashaar ‘Awaad. (1st edition. Beirut: Muassasah Ar-Risaalah, 1400 AH).

Al-Mizy, Yusuf bin Abdur Rahmaan."Tuhfat Al-Ashraaf Bi Ma‘rifat Al-Atraaf". Investigated by: Abdus Samad Sharafuddeen. (2nd edition, Beirut: Al-Maktab Al-Islaami, 1403 AH).

Muslim, Muslim bin Al-Hajjaaj ."Saheeh Muslim". Investigated by Muhammad Fuad Abdul Baaqi. (1St edition, Beirut: Daar Ihyaa At-Turaath Al-‘Arabi, 1403 AH).

Al-Mu‘allimi, Abdur Rahmaan bin Yahya."At-Tankeel Bi maa fee Tahneeb Al-Kawtharii Min Al-Abaateel". Investigated by: Muhammad Naasir Ad-Deen Al-Albaani. (2nd edition, Beirut: Al-Maktab Al-Islaami, 1406 AH).

Al-Nasaai, Ahmad bin Shu‘aib."As-Sunan Al-Kubraa". Investigated by: Shu‘iab Al-Arnaout et al. (1st edition, Beirut: Muassasah Ar-Risaalah, 1421 AH).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**The Eloquence Miracle of the Overwhelmingly Reported (Mutawaatir) Seven Readings and Its Connotation in Surat Hud** Dr. Amal Ismail Saleh Saleh	9
2)	**Shifāʾ al-Ṣudūr be Nuktat Taqdīm al-Raḥīm ʿalā al-Ghafūr, By the scholar Imam Muhammad bin Ismail, the famous prince of Sanānī (d.1182 AH) Study and investigation** Dr. Abdur Rahmaan bin Sanad bin Rashid Ar-Ruhayli	58
3)	**The Verse (Elderly Women) an Analytical Interpretation Study** Dr. Ameerah bint Ali As-Saa'idi	102
4)	**The Exegetes Applications of the Maxim: "The Saying of Orderliness Takes Precedence Over the Saying of Delay"** Dr. Souad bint Jaabir Alfaifi	139
5)	**Qur'anic Exegeses (Tafseer) and the Topics of the Sciences of the Qur'an Contained in the Book of Tafseer in As-Sunan Al-Kubra of An-Nasaa'i Surat Maryam as A Case Study** Dr. Ahmad bin ʻAbdillaah bin Ahmad Al-Husoyni	190
6)	**Interpretation of the Qurān through the Biography of the Prophet According to Ibn Kathīr** Dr. Abd al-Aziz bin Sāleh al-Khzaim	235
7)	**Looking at the Consequences of Matters and its Effect on Calling the Violators In the light of the Noble Quran** Dr. Bakr bin Muhammad bin Bakr Aabid	279
8)	**illustrating the relationship between the objectives of the Qur'an and its interpretation** Dr. Souhad Ahmad kanbar.	312
9)	**The types of Sciences of the Qur'ān Agreed upon in Funūn Al-Afnān by Ibn al-Jawzī (d: 597 AH) and al-Burhān by al-Zarkashī (d: 794 AH). (A Balancing Study)** Afnan bint Abdulaziz bin Othman Alrakban	363

10)	**The Book Of Forty Hadiths As Narrated By Forty Sheiks: By Ibn Al- Mufaddal Al- Maqdisi, Through Rashid Al-Attar's Precious Copy** Prof. Qosim Ali Sa'ad Prof. Awad Al-Khalaf Prof. Abdul Azeez Dakhaan	409
11)	**The Prophet's Mercy of the Sinner An Objective Study** Dr. Muneerah Hashbl Shaafi Al-Qahtaani	461
12)	**Narrations on Seeking Refuge with the Prophet "Peace Be Upon Him" and Other Human Beings Compilations and Study** Dr. Ali bin Fahad bin Abdullah Aba Bateen	510
13)	**"Defect Due to Error in Copying from A Book" A Critical Descriptive Study** Dr. Suleiman Ibn Abdullah As-Sa'ud	558
14)	**Explanation and Guidance in Clarifying the Profile of Nu'aim Ibn Hamaad** Dr. Abdullah Ibn Mohammad Ibn Sa'ood Aal Masai'd	611
15)	**The Old Hearing Its Connotations, and Impact on the Narrator of Hadith and His Narrations** Dr. Halimah Abdullah Zaid Al-Shaikhi Al-Shamrani	659

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Omar bin Ibrahim Saif
(Editor-in-Chief)
Professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
(**Managing Editor**)
Professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Baasil bin Aayef Al-Khaalidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor -in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue:197 Part I Year:54 June 2021